مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Etudes sur les Ressources, Mobilité et Attractivité - LERMA

كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

التاريخ والديناميات الاجتماعية

متنوعات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علوي

تنسيق :
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

الجزء الأول

2024

التاريخ والديناميات الاجتماعية
متنوعات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علوي

تنسيق :
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

الجزء الأول

2024

مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Etudes sur les Ressources, Mobilité et Attractivité - LERMA

كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

Histoire et dynamiques sociales

Mélanges en l'honneur du professeur Hassan HAFIDI ALAOUI

Coordination :
Mohamed RABITATEDDINE et Mohamed ELAKLAA

Tome 1

2024

مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Etudes sur les Ressources,
Mobilité et Attractivité - **LERMA**

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

التاريخ والديناميات الاجتماعية

متنوعات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علوي

تنسيق :
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

الجزء الأول

2024

جميع الحقوق محفوظة
©Copyright

الـتـاريـخ والـديناميات الاجتماعيـة

متنوعـات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علـوي

تنسيـــــــق :محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

منـشـــــورات : مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية (LERMA)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة القاضي عياض، مراكش.

الإيداع القانوني : 2024MO0741

ردمـــــــــك : 978-9920-8894-0-7

الطبـعـة الأولى : 2024

الطباعة والإخراج الفني : دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط

دار أبي رقراق للطباعة والنشر
10 شارع العلويين رقم *3*، حسان – الرباط
الهاتف : *83 75 20 37 05* – الفاكس : *89 75 20 37 05*
E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com

ولـد حـسـن حـافـظي علـوي بزاوية أوفوس بإقليم الرشيدية في 24 رجب 1381 هـ/01 يناير 1962م، وتابع دراسته الثانوية بثانوية غريس بگلميمة، ثم التحق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس حيث ناقش دبلوم الدراسات العليا سنة 1989. وفي سنة 2005 حصل على دكتوراه الدولة من جامعة محمد الخامس بالرباط. وتتمحور أبحاثه حول التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بالعالم الإسلامي في « العصر الوسيط »، وتاريخ الأفكار والتقنيات وتاريخ المؤسسات السياسية والاجتماعية.

الفهـــــرس

كلمة السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية 9

كلمة السيد رئيس مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية (LERMA)..... 11

تقديم عام..... 13
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

التعريف بالأستاذ حسن حافظي علوي: مسار باحث حصيف..... 23
البيضاوية بلكامل

الفاعل المسؤول: قراءة في بعض أعمال مجموعة البحث في تاريخ المجال والإنسان بتانسيفت..... 33
محمد الأكلع

المحور الأول: إسهام الأستاذ حسن حافظي علوي في الدراسات الصحراوية

المقاربة المصدرية عند الأستاذ حسن حافظي علوي تجليات الامتداد ومسارات الإمداد... 51
محمد البركة

إعمال التعريفات لتجلية الفروق بين الصحراء والواحات: إسهام في دراسة حيوية المجال المعاشي بالمغرب الوسيط 83
سعيد بنحمادة

فقه البادية والتاريخ في مؤلفات الأستاذ حسن حافظي علوي..... 121
أحمد الصديقي

المحور الثاني: التاريخ والرواية

ما بين الرواية التاريخية والتاريخ من اتصال وانفصال 133
حسن أوريد

المحور الثالث: مصادر جديدة

نصوص تاريخية يمنية عن سلاطين الدولة العلوية مقتبسة من كتاب درر نحور الحور العين بسيرة المنصور علي وأعلام دولته الميامين للطف الله جحاف الصنعاني (ت 1243هـ/1827م)..... 141
عبد السلام محمد أحمد الصباري

أنظار في اختصار كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للشريف الإدريسي 181
الوافي نوحي

المحور الرابع: المذاهب الإسلامية في فجر الإسلام

العبد والمولى في حركات الشيعة من الظهور إلى حركة المختار (38-67هـ/658-687م..... 195
عبد الحميد الفهري

المخاض المذهبي بالمغرب الإسلامي إبان عصري الولاة المشارقة والإمارات المحلية المستقلة..... 213
عبد الهادي البياض

المحور الخامس : نظرات في التاريخ المرابطي

أثر الحضارة الأندلسية في حضارة الغرب المسيحي زمن المرابطين 269
فائزة البوكيلي

الدولة المرابطية المشروع الوحدوي والسياسة الفكرية: مراجعات نقدية 281
أحمد الخاطب

المحور السادس: التصوف والقيم الإنسانية

التصوّف والمجتمع بإفريقيّة والمغرب بين القرنين السّادس والتّاسع للهجرة/الثّانـي عشر والخامس عشر للميلاد 331
محمد حسن

الصلات الصوفية والعلمية بين الزاويتين العياشية والقشاشية : التصوف الحاتمي والفلسفي وغريب المسائل..... 359
عبـد الله نجـمـي

في تاريخية مفهوم الكرامة..... 411
محمد موهوب

المحور السابع: التاريخ وصناعة الذاكرة

تقديس الشخص في الثقافة التركية: من جينكزخان إلى أردوغان 439
عبد الرحيم بنحادة

الثمثلات الخمسة لشخصية الأمير عبد القادر أو تاريخ جينيالوجيا البطولة والرمز 469
الجيلالي العدناني

إعمال التعريفات لتجلية الفروق بين الصحراء والواحات: إسهام في دراسة حيوية المجال المعاشي بالمغرب الوسيط

سعيد بنحمادة(*)

تتوقف دراسة المجال الصحراوي والواحي على استحضار التراكمات الحضارية التي طالت الجغرافيا التاريخية والإنسان والفكر في تاريخ المغرب، بغية فهم المنعطفات والانتظامات والترابطات والحركات العميقة التي همّت ذينك المجالين، باعتبارهما مرآة تعكس إحداثيات المعاش اليومي لمادية الثقافة هناك. ونحسب أن هذه المقاربة المنهجية قمينة بخدمة البعد التاريخي والراهني للإشكالية، ومن ثَم دمج التاريخ المحلي للصحراء والواحة في كليات تاريخ المغرب وبناه العميقة، لكونهما يكتنزان من العوامل الفاعلة في التشكيل التاريخي للبنية الحضارية بالمغرب الوسيط، والمتمثلة في «القبيلة والدين والاقتصاد والمعاش والقلة والمدينة وتنوع المعطيات الجغرافية الطبيعية وتمايزها.»(1)

إن المنظور السليم في التعامل مع المفاهيم والعوامل والتجليات الفاعلة في النجاعة التاريخية للصحراء والواحة يستوجب استثمار المناهج المتشابكة لإعادة بناء العلوم القطاعية، ومد الجسور بين أجناس المصادر وأنواعها ومضامينها، ومنها التاريخ المحلي أو «المونوغرافيا» أو «المبحثة» الذي ترتبط نشأته بعلم البيئة وأجرأته محليا، حيث يمثّل المجال والمجتمع والعقلية وحدة عضوية ومتداخلة الأجزاء، وهو ما دفع أحد الدارسين إلى نعت هذا النوع من البحث بـ«التاريخ المجهري للمغرب،» الذي تتمثل جدواه في إمكانية الاطلاع على الوثائق المحلية التي تؤرخ للمجتمع الصحراوي والواحي برؤية أكثر عمقا من التواريخ العامة.(2)

(*) المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، مكناس.

(1) هاشم العلوي القاسمي، «مجتمع العنف في المغرب،» ضمن الكتاب الجماعي: **العنف في تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: ملتقى الطرق، إصدارات مجلس الجالية المغربية بالخارج، 2015)، 128.

(2) أحمد عبد اللوي علوي، **مدغرة وادي زيز: إسهام في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال العصر الحديث**، ج. 1 (المحمدية: مطبعة فضالة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، 1416هـ/1996م)، 15-16.

كما تكمن قيمة التاريخ المحلي في تفكيكه للمجتمعات المجهرية، وهو بذلك يؤسس للتاريخ الشمولي أو العام؛ إذ إن «لكل ناحية سجلا يضبط حوادثها، ويعرف برجالها، ويستقصي عاداتها، فيكون ذلك أدعى لوضع الأسس العامة أمام من سيبحثون في المغرب العام غدا على منضدة التاريخ المغربي العام.»[1] مما جعل أحد الباحثين المعاصرين يقر بأنه من «دون مفهوم المبحثة لا يستقيم، لا منطقيا ولا عمليا، مشروع التاريخ الشمولي.»[2] وإن كان ذلك يستوجب الفروق المنهجية في دراسة المونوغرافيات، ولاسيما بين الأنثروبولوجيا والتاريخ؛ فإذا كان الأنثروبولوجي يستند في أبحاثه إلى الاستقلال اللغوي والثقافي والاقتصادي لدى الأهالي في المنشآت الصحراوية؛ فإنه يتحتم على المؤرخ التركيز على وحدة المجتمع المدروس باعتباره بنية متداخلة الأجزاء، وهو ما يُفرز إشكاليات وأسئلة حول علاقة المجال والإنسان المعنيين بالدراسة بالوحدات المحيطة بهما كالسلطة المركزية والنُّظُم والدين والتقنيات، ومدى إمكانية وضع تحقيب للصحراء والواحة بعيدا عن آليات تحقيب العصبيات الحاكمة.[3]

وتسعى اجتهادات بعض الباحثين إلى فهم مثل تلك المقاربات من خلال المقارنة بينها لإعادة بناء ما توفر من معلومات وفق السياق الحضاري العام، للرقي بالتاريخ المحلي من الحدثي إلى الإشكالي، ومن الظرفي إلى البنيوي، ومن الانفعال إلى الفعالية والنجاعة، عبر تحيين ماضي المجال الصحراوي والواحي وإعادة تركيبه، وذلك بالنظر لـ«أهمية الدراسات المنوغرافية أو القطاعية في بناء التركيبات الجامعة، وفي تقدم العلوم على اختلاف أصنافها ومراتبها، ذلك لأن تقصي أحوال الأجزاء وأخبارها هو الشرط الأكيد أو الممر الضروري لمعرفة الكليات والإحاطة بها علما.»[4] وما دام أن ذلك لم تكتمل معالمه بعد؛ «فلعل من المفيد أن نتمثل الكليات في مرحلة أولى مع مراعاة نسبية هذا التمثل وإخضاعه لأبحاث تفصيلية.»[5]

---

(1) محمد المختار السوسي، **سوس العالمة** (المحمدية: مطبعة فضالة، 1380هـ/1960م)، مقدمة التحقيق، هـ وأشار المختار السوسي، وهو يفسر أسباب إقدامه على التأريخ لـ«إلغ،» إلى بعض مؤلفات التاريخ المحلي، مثل تاريخ الصويرة لمحمد المراكشي والرگراگي الرباطي، وتاريخ مراكش للعباس بن إبراهيم، وتاريخ زيان لأحمد الزياني القاضي، وتاريخ درعة لابن الحبيب الدرعي، وتاريخ دمنات لعمر بن المدني الاگلاوي وعلي الدمناتي، وتاريخ آسفي للكانوني، وتاريخ عبدة للصبيحي السلاوي، وتاريخ الرباط وسلا لمحمد بن علي دنية وبوجندار ومحمد بن علي السلاوي، وتاريخ مكناس لعبد الرحمن بن زيدان، وتاريخ فاس لمحمد بن جعفر، وتاريخ تطوان لمحمد داود. السوسي، **سوس العالمة**، مقدمة التحقيق، د-هـ؛ محمد المختار السوسي، **المعسول**، ج. 1 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 1961)، 24.

(2) عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ**، ج. 1 (بيروت-الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي ، ط. 2، 1992)، 190.

(3) المرجع نفسه، ج. 1، 190-191. انظر «مظاهر التجاور والاختلاف بين الأنتروبولوجيا والتاريخ.» في الكتاب الجماعي: ليليا بنسالم وآخرون، **الأنتروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي**، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988).

(4) بنسالم حميش، «في التاريخ المنوغرافي، نموذج الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون،» ضمن أعمال ندوة **الحاضرة الإسماعيلية** (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، 1988)، 207.

(5) محمد القبلي، «قضية المدارس المرينية: ملاحظات وتأملات،» ضمن الكتاب الجماعي: **في النهضة والتراكم** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط. 1، 1986)، 63.

وبناء عليه، فإن المقاربة التركيبية للصحراء والواحة في تاريخ المغرب الوسيط، وربطها بالسياقات والأنساق لا يمكنها أن تستقيم إلا إذا قامت على أسين متكاملين: المصادر والمصطلحات، لكتابة «تاريخ ينطلق واصفا الجزئيات، ثم يتدرج راصدا التطورات، ثم يقف مستخلصا الكليات؛ تاريخ يقوم على النصوص الموثقة، والمصطلحات المدققة، والفهوم الممحصة المحققة.»[1] كما يتوقف الأمر كذلك على التنبه للثغرة المنهجية التي تفرزها المسافة الشاسعة بين لغة المصادر الوسيطية حول الصحراء والواحة وطبيعة المجال والمجتمع والثقافة الموصوفة، والتي ضاع الكثير من رواياتها الصحراوية المحلية، مما يستلزم «نسبية التعرف على الحدث ومحدودية ضبط الإطار والمغزى.»[2]

• وظيفية الدراسة المصطلحية في تاريخ المجال الصحراوي والواحي

إذا كانت ماهية البحث التاريخي تتوقف على وضوح التصورات ودقة المناهج وتنوع المشكلات والقضايا؛ فإن ذلك كله يستند إلى المفاهيم والمصطلحات، التي هي مفاتيح العلوم وبابها الذي يوسّع آفاق البحث ويعمّقه؛ فـ «لكل قوم ألفاظ،» و«لكل صناعة ألفاظ،»[3] تفضي إلى ميلاد المفاهيم والأشجار المصطلحية المتعددة بتعدد الحقول العلمية، وهو ما يعرف بالحدود.

والحد هو «اللفظ الجامع المانع. معنى الحد ما يتميز به المحدود ويشتمل على جميعه، وذلك يقتضي أنه يمنع مشاركته لغيره في الخروج عن الحد ومشاركة غيره له في تناول الحد له. وأصل الحد في كلام العرب المنع، قال الله تبارك وتعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾.[4] ومنه سمي السجان حدادا لمنعه مَن يسجن من الخروج والتصرف. فلما كان في الحد ما قدمناه من المنع صح أن يوصف بالحد، وهذه العبارة من قولنا «اللفظ الجامع المانع» يتناول الحد وحد الحد وحَدَّ حَدِّ الحد إلى ما لا نهاية له، لأن اسم الحد واقع على جميعها.»[5] ولذلك تمكّن دقة التعريف من تدقيق الرؤية المنهجية للموضوع، وهو ما تفيد في ضبطه الدراسةُ المصطلحية؛ فـ«رُبَّ علم لم تُعْجَم فصوله، فاستعجم محصوله.»[6]

---

(1) الشاهد البوشيخي، **دراسات مصطلحية** (القاهرة: دار السلام، ط. 3، 1433هـ/2012م)، 17.

(2) محمد القبلي وآخرون، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب** (الرباط: عكاظ الجديدة، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ط. 1، 2011)، 144.

(3) الجاحظ، **الحيوان**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج. 3 (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط. 2، 1965)، 366-368.

(4) سورة البقرة، الآية : 229.

(5) أبو الوليد الباجي، **رسالة في الحدود**، تحقيق جودة عبد الرحمن هلال، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد 2، العدد 1-2 (1373هـ/1954م): 3-4.

(6) أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز البكري، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، ج. 1، تحقيق مصطفى السقا (بيروت: عالم الكتب، د. ت.)، 1.

والمتتبع لتاريخ الفكر في الحضارة الإسلامية يستوقفه الاهتمام الشديد الذي أبداه العلماء لقضية الحدود أو التعريفات، التي شكلت ركنا ركينا في المباحث والموضوعات، معززة برؤية منهجية مستمدَّة من مرجعيات العلوم حسب أجناسها وأنواعها؛ «فأكثر ما يُحتاج به في تحصيل العلوم المدونة والفنون المروجة...هو اشتباه الاصطلاح؛ فإن لكل علم اصطلاحا خاصا به، إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا، وإلى انغمامه دليلا.»[1]

وإذا كان المصطلح هو «اللفظ الذي يُسمّي مفهوما معينا داخل تخصص ما؛»[2] فإن المفهوم هو معنى المصطلح مجردا من صيغته الاصطلاحية، أي الصورة الذهنية للمصطلح. ونميز فيه بين المفهوم الكلي، ويعني الصورة الذهنية العامة للمصطلح التي عادة ما تكون في عبارات التعريف وما شابهها، حيث يكون الغرض ذكر المعنى العام للمصطلح لهدف علمي ما، سواء ورد ذلك في سياقٍ قصدَ التعريف أو قصد غيره؛ والمفهوم الجزئي الذي هو صورة ذهنية جزئية للمصطلح.[3]

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة المصطلحية؛ فهي من «أوجب الواجبات وأسبقها، وآكدها على كل باحث، في أي فن من فنون التراث، لا يقدم -ولا ينبغي أن يقدم- عليها تاريخ ولا مقارنة، ولا حكم عام، ولا موازنة؛ لأنها الخطوة الأولى للفهم السليم، الذي عليه ينبني التقويم السليم والتاريخ السليم.»[4]

وقد عرفها أحد الباحثين بأنها «بحث في المصطلح لمعرفة واقعه الدلالي، من حيث مفهومه، وخصائصه المكونة له، وفروعه المتولدة عنه، ضمن مجاله العلمي المدروس به.»[5] وتنطلق من المصطلحات لتصل إلى بناء المفاهيم، مما يفيد في تفتيت البنية العلمية للنصوص، لإدراك نسقها العلمي والمرجعية الفكرية المتحكمة في تأليفها.

وبذلك فإن بلوغ كنه التاريخ الإشكالي للمجال الصحراوي والواحي بالمغرب الوسيط يتوقف على النهل من إبستيمولوجيا العلوم في المرحلة المذكورة، والمنبنية على ثلاثية اصطلاحية جوهرية: المصطلح، والقاعدة، والمنهج؛ «ولذلك تتضافر القواعد ذات النسق

---

(1) محمد علي التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ج. 1 (بيروت: مكتبة لبنان، 1996م)، 1.

(2) الشاهد البوشيخي، **مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، قضايا ونماذج** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، باريس: منشورات القلم، ط.1، 1413هـ/1993م)، 54.

(3) فريد الأنصاري، **المصطلح الأصولي عند الشاطبي** (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط. 2، 1435هـ/2014م)، 100-102.

(4) الشاهد البوشيخي، **مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، الكويت: دار القلم، ط2.، 1415هـ/1995م)، 13.

(5) الأنصاري، **المصطلح**، 69.

الواحد، أو المنتمية إلى الأسرة الواحدة فتشكل نسقا مركبا من ذاتها، هو المسمى بالمنهج؛ فالمنهج إذن ليس سوى تركيب نسقي أعلى لمجموعة من القواعد ذات الطبيعة المشتركة أو المجتمعة على قاسم مشترك معين.»[1]

ومن ثم فالمنهج، وفق الدراسة المصطلحية، هو نسق من قواعد مركبة تركيبا منظما لأداء وظيفة منهجية، من تحليل أو استنباط أو تفسير أو نقد. وهو ما يشكل مرحلة نضج العلم واكتماله، من حيث موضوعه وقضاياه. وللوصول إلى الدراسة المنهجية لا بد من دراسة القاعدة، التي تتوقف على دراسة تشكيلتها المصطلحية، في صُوَرها الفردية قبل نسقها التركيبي، وهو ما يحقق للمعرفة علميتها؛ فـ»بقدر نضج المصطلح في الخطاب العلمي، تكون علمية ذلك العلم... إن المصطلح يتطور مع تطور العلم، ذلك أن المصطلحات عندما تولد، لا تتركب في النسق القاعدي إلا بعد نضج اصطلاحي متين وصلابة استعمالية شديدة! وكلما ازداد العلم تركيبا ازدادت المصطلحات دقة وتعقيدا، بحيث تتعدد وظائفها الاستعمالية في مجالات العلم الواحد، سواء في أشكالها الفردية البسيطة أو في أشكالها التركيبية عبر القواعد والمناهج.»[2]

ويكون الجهاز المصطلحي لكل علم ملازما بالضرورة لبنية قياساته، «حتى لتكاد المعرفة الاصطلاحية أن تغدو هي المعرفة العلمية...ومن كل ما سلف يتجلى أن الوزنَ المعرفي في كل علم رهينُ مصطلحاته؛ لذلك نسميها أدواته الفعالة؛ لأنها تولده عضويا، وتنشئ صرحه، ثم تصبح خلاياه الجنينية التي تكفل التكاثر والنماء.»[3] وهو ما يُستشف منه بأن قيمة المصطلح لا تقتصر على اعتباره مفتاحا للعلم، وإنما وجب تقديره «ميزانا لقياس العلوم، ومعرفة حجم العلمية الكامنة داخلها.»[4]

ولا تكمن فائدة المنهج في الدراسة المصطلحية في صناعة الكتابة التاريخية فقط، ولكن في تجديد آلياتها أيضا، في وقت تريد بعض التيارات الفكرية العربية المعاصرة أن تنأى بـ«المصطلح التراثي،» ومنه المفاهيم المجالية، عن مرجعيته الحضارية لعدم راهنيته في تقدير أصحابها. ولنا في النموذج النظري الذي يدعو إليه الدكتور محمد عابد الجابري مثالا لذلك، والذي نعته بـ«أركيولوجيا المصطلح التراثي العربي،» يشترط فيها إلغاء المرجعية التي تحكم ذلك المصطلح وينطلق هو منها؛ ففي نظره «لا يمكن تجديده إلا بالتحرر من هذه المرجعية،» والاهتداء بآليتي «الاستعمال» و«الإعمال» في التعامل مع المصطلحات التراثية العربية. فالأول

(1) المرجع نفسه، 63.

(2) المرجع نفسه، 64-65.

(3) عبد السلام المسدي، **قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح** (تونس: الدار العربية للكتاب، 1984م)، 12.

(4) الأنصاري، **المصطلح**، 67.

يعني أَسْر المصطلح في مرجعيته التراثية حتى يبقى حيا دون أن تكون له قابلية التجدد والتكيف مع العصر. أما الثاني فهو تخليص المصطلح من المرجعية التراثية لتكون له القدرة على التطور؛ ففي نظر الباحث المذكور أن «الفكرة أو الإشكالية التي تسكننا نحن اليوم لا يتسع لها المصطلح التراثي، لأنها لم تكن من مجال المفكر فيه يوم ولد، وإذا أردنا أن يتسع لها وجب علينا إعادة تأصيله، وذلك بتبيئته مع همومنا ومشاغلنا، وبعبارة أخرى «إعماله» وليس مجرد استعماله. وبذلك نكون قد رفعناه من معناه الاصطلاحي الأول إلى معنى آخر متصل به ولكنه من الدرجة الثانية.»[1]

ومما يكسب الدراسة المصطلحية أجرأتها ووظيفيتها في المعرفة التاريخية، ومنها موضوع المجال، أنها اعتمدت عدة مناهج، منها المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج الوصفي التاريخي المركب. فأما الأول فهو مقاربة دياكرونية (تغييرات المفهوم حسب العصور،) وتهدف إلى تتبع التطور التاريخي للمصطلح ونموه الدلالي، بناء على حسن إدراك «فقه المراحل» منهجيا (رصد التطورات،) وعلميا (الاستيعاب والإحصاء والفهرسة والتحليل والتعليل والتركيب بنوعيه الجزئي والكلي.) وأما الثاني فهو آلية سانكرونية أو سكونية (تشريح المفهوم في حالة لغوية معينة، وفي فترة محددة،) يراد بها الإحصاء التام للجزئيات، وتوظيف نتائجه بالمعنى الاستقرائي، لبناء التصورات الكلية التي تمكّن من معرفة الواقع الدلالي للمصطلح؛ فهو منهج يركز على التعرف على جوهر المصطلح كما هو مستعمل في مصدر معين، أو مصنفات عالِم ما، أو تيار فكري. في حين يعد المنهج الثالث تنزيلا تزامنيا لقواعد المنهجين: الوصفي والتاريخي، بصيغة تقيم قواعد أحدهما على الآخر، وتوظيف نتائجهما بشكل جدلي.[2]

وزيادة في أجرأة الدراسة المصطلحية ووظيفيتها في البحث التاريخي، يجب التنبيه على بعد منهجي هام يفيد في عدم اصطباغ تلك المقاربة بصبغة مجردة ومقتصرة على دراسة الإشكاليات، بل إن هذه الأخيرة ينبغي أن تُدرَس بغرض بناء المفاهيم دون غيرها من المجالات العلمية الأخرى حتى تكون الدراسة المصطلحية دراسة تحليلية وشمولية، وذلك بالتركيز على «الأسرة الاصطلاحية» للمصطلح، والتي يقصد بها «شجرة المصطلحات الراجعة إلى مفهوم واحد هو أصلها أو مفتاحها الأول، ترتبط به كليا أو جزئيا، وهي شاملة للمرادفات، والأضداد، والضمائم، والمشتقات ذات الصلة بالمفهوم خاصة، ثم الفروع؛»[3] فبالمصطلح تفهم الشجرة، وبالشجرة يكتمل المصطلح.

---

(1) محمد عابد الجابري، «حفريات في المصطلح: مقاربات أولية،» **مجلة المناظرة**، العدد 6 (ديسمبر 1993م): 9-23.

(2) البوشيخي، **مصطلحات**، 29-33؛ الأنصاري، **المصطلح**، 78-91.

(3) الأنصاري، **المصطلح**، 94، 98.

وقد تضم «الأسرة الاصطلاحية» الواحدة عدة مصطلحات قد لا تجمعها صيغة اصطلاحية، ولكنها شجرة واحدة، لكون بعضها يتفرع عن البعض الآخر، مما يساعد على إدراك القضايا الإشكالية التي تعني، في الدراسة المصطلحية، «مسألة أو قضية علمية تعلقت بالمصطلح المدروس، أي مواقع التنازع والخلاف فيه من حيث مفهومه، أو حجيته، أو وظائفه العلمية المختلفة، سواء كانت نظرية أو تنزيلية.»[1]

ويبدو أن ترسيخ البعد المصطلحي للبحث التاريخي من شأنه أن يقوي مكانة الدراسات التاريخية ضمن نسيج الحقول المعرفية الداعية إلى التنبه لقيمة المصطلح في سبيل صياغة المعجم التاريخي للحضارة الإسلامية؛ فـ«الجهود الفردية والجماعية في ميدان المصطلح ينبغي أن تتفاعل وتتكامل، لتصب في اتجاه واحد، هو تذليل العقبة الكأداء: عقبة إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات، الذي هو خطوة من أهم الخُطا إلى المعجم التاريخي للغة العربية.»[2]

• الصحراء والواحة ودينامية المجال المعاشي بالمغرب الوسيط

يتسم المعجم الدلالي للمصطلحات المتعلقة بالصحراء والواحات بالغنى والتنوع سواء في المصادر الوسيطية، أو في الدراسات المعاصرة؛ إذ تتجلى الشجرة المصطلحية للمجالين المذكورين في عدم اقتصار معانيها على الوسط الطبيعي وخصائصه، وإنما يتعداه إلى إشكالية الحدود في العصر الوسيط التي تتميز بالتعقيد، بفعل تداخل المعايير المتحكمة في إحداثيات المجال والمجتمع والثقافة وقتئذ، والتي تجمع بين البعد الجغرافي والفلكي والقَبَلي والعِرْقي واللغوي والسياسي والمذهبي والتقني بما يمكن نعته بشبكة المعايير الحضارية المركبة، مما يعطي للجغرافيا التاريخية للصحراء والواحة طابعها المرن، وسرعة التغير والتبدل بسبب قِصَر عمر السلطة السياسية آنذاك، والتحَوُّل البنيوي والظرفي للتحالفات القبَلية، وحركات السكان، ودورات الطقس والمناخ، وإن ركّز بعض الباحثين على المعيارين السياسي والبشري على حساب المعايير الأخرى في تحديد ذينك المجالين؛ لأن المؤشر السياسي يكتسب قيمته من خلال دلالة ولاء القبائل للحكْم القائم، وتحصيل السلطة للجباية، التي تعدّ معيارا للسيادة على الطبيعة والإنسان والثقافة.[3]

---

(1) المرجع نفسه، 102.

(2) البوشيخي، **دراسات**، 13.

(3) لحسن حافظي علوي، **واحات بلاد المغرب من القرن 4هـ/10م إلى القرن 8هـ/14م**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، 1425 1426هـ/2004-2005م)، مرقونة،

ومن ثم تُكسِبُ المفاهيمُ المجالَ الصحراوي والواحي أهميته التاريخية؛ إذ تتحدث المصادر عن بلاد القبلة، والصحراء، والواحة، والقفر، وكلها مصطلحات تتشابه إلى حد التداخل في تعيين الخصائص الحضارية، التي يتعذر معها التدقيق أحيانا، إلا أنها تعكس المهارات والعوائد الاجتماعية والثقافية المكتسبة من احتكاك الإنسان بالمجال. وهو ما تنبه له أحد الباحثين المتخصصين، وهو يحدد الإطار الجغرافي لإشكالية واحات بلاد المغرب بين القرنين 4 و8هـ/10 و14م، باعتماده مؤشرات الجفاف والقَفْر والتصحر والقحولة والبداوة والترحال والنشاط التجاري مع بلاد السودان، بقوله: «يشمل مجال بحثنا المناطق شبه الجافة التي تضم كل واحات بلاد المغرب، وكذلك المناطق المحاذية لها، التي يسقط فيها قدر قليل من الأمطار، لا يتيح للسكان ممارسة الزراعة، ويسمح بممارسة حياة بدوية قائمة على التنقل والترحال. لكن مجال بحثنا يمتد أحيانا ليشمل مناطق القفر التي لا تستقيم بها حياة الإنسان إلا بجهد جهيد، كما هي الحال في النطاق الرملي القاحل الذي يسلكه التجار في طريقهم إلى بلاد السودان.»[1] ويحتم هذا التشابه في الإحداثيات الجغرافية استحضار المعايير الطبيعية

57؛ محمد القبلي، **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط. 1، 1987م)، 7.

(1) حافظي علوي، **واحات**، ج1، 57. ونشير هنا إلى ما حظي به المجال الصحراوي والواحي من اهتمام مركزي في المشروع الأكاديمي للدكتور حسن حافظي علوي، فراسة ودراسة، والذي تعكسه جهوده العلمية، التي نذكر منها:

- **سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري** (المحمدية: مطبعة فضالة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، 1418هـ/1997م).

واحات بلاد المغرب من القرن 4هـ/10م إلى القرن 8هـ/14م.

- بيير بونت، **الساقية الحمراء مهد ثقافة الغرب الصحراوي** ، ترجمة وتقديم لحسن حافظي علوي بالاشتراك مع محمد الناصري (الدار البيضاء: ملتقى الطرق (La Croisée des chemins)، منشورات وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة المغربية، سلسلة «تاريخ مجتمعات المغرب الصحراوي،» 2014م).
- تحقيق تويلف «توالي المنح في أسماء تمار النخل ورتبة البلح لبدر الدين القرافي،» **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد 25 (2005): 113-125.
- تحقيق «مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب،» لأحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي،» **هيسبريس تمودا** (2011): 9- 33.
- **دراسات صحراوية: الماء والإبل والتجارة** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2014م).
- «أهمية النوازل في إنتاج المعرفة حول صحراء المغرب الأقصى،» **هيسبريس تمودا** (2012)، 11- 30.
- «التبادل التجاري بين المغرب الأقصى والسودان الغربي في العصر الوسيط،» **مجلة المناهل**، العدد 39 (1990)، 225-268.
- «علاقة المغرب الأقصى بمالي من خلال رحلة ابن بطوطة،» **مجلة المناهل**، العدد 53 (1997)، 116-137.
- «تجارة الملح بالصحراء من خلال نوازل ابن الأعمش العلوي الشنقيطي،» **مجلة المناهل**، العدد 58 (مارس 1998)، 145-168.

والفلكية والبشرية واللسانية والسياسية والمذهبية، في إطار رؤية عمرانية تكاملية تعين على تحديد فروق مكونات «المجال المعاشي» بالصحراء والواحة، مع استحضار السياق المجالي للوحدات الجغرافية المحيطة، شمالا وجنوبا، بالنطاق المعني بالدراسة؛ «فالممارسة التاريخية تثبت استحالة التعرف على ما كان يجري في أي جهة من جهات المنطقة في هذه الفترة دون تعمّق ما كان يجري في بقية جهاتها الأخرى.»[1]

- «سجلماسة في فترة قدوم الشرفاء العلويين،» ضمن أعمال **جامعة مولاي علي الشريف الخريفية**، منشورات مركز الدراسات والأبحاث العلوية، الريصاني (1989)، 153-163.
- «النشاط التجاري لسجلماسة وعلاقته بمجالها القروي،» ضمن أعمال ندوة **التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب**، ج. 2 (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- عين الشق، 1989):16- 36.
- «الجانب المعماري بسجلماسة من خلال المصادر المكتوبة،» ضمن أعمال **جامعة مولاي علي الشريف الخريفية** (الريصاني: منشورات مركز الدراسات والأبحاث العلوية، 1990): 191 -202.
- «الصحراء في كتب النوازل،» ندوة **الصحراء مجال للتواصل**، الريصاني، 09 أبريل 2005م.
- «طرق الاستدلال على وجود الماء وتدبير قلته ودفع مضاره بصحراء بلاد المغرب في العصر الوسيط،» ضمن أعمال الندوة الدولية: **الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهدين القديم والوسيط** (تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس،2009): 181-196.
- «أخطار تنقل القوافل في القفر بين العوامل الطبيعية والثقافية،» ضمن كتاب **من إيناون إلى إستانبول أعمال مهداة إلى عبد الرحمن المودن**، تنسيق عبد الأحد السبتي وعبد الرحيم بنحادة (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 53، 2012): 45-80.
- المواد المتعلقة بالصحراء والواحة وأعلامهما بمعلمة المغرب، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر.
- «أخطار التنقل بالقفر،» محاضرة ألقيت بمناسبة انعقاد ملتقيات التاريخ بالرباط الذي نظمته الجمعية المغربية للمعرفة التاريخية، 29 مارس 2007م.
- «المجتمع والثقافة بالمجال الواحي في المغرب الوسيط،» محاضرة ألقيت بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالرباط، 12 شتنبر 2007م.
- مراجعة كتاب: **واحات التخوم وحدود المغرب الشرقية (1800 1903) وثائق وخرائط مختارة**، إعداد وتقديم خالد بن الصغير، تصدير محمد القبلي (الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2013).
- تقديم كتاب: **الفقه والتاريخ بسجلماسة من خلال فتاوى ابن هلال السجلماسي**، تنسيق محمد البركة وسعيد بنحمادة (الرباط: منشورات الزمن، 2015).
- الإشراف على ندوة: الصحراء مجال للتواصل، مركز الدراسات والأبحاث الصحراوية بالرشيدية، 09 أبريل 2005م.

(1) القبلي، **مراجعات**، 7.

o مفهوم بلاد القبلة

القبلة في اللغة الناحية والوجهة والجهة، ومنها وجهة المسجد.[1] وتطلق العامة القبلة بمعنى الجنوب؛ فقبلة المغرب جنوبه، وهو إقليم واحي يقع في الصحراء جنوبي الجهات المعمورة من السواحل والجبال.[2]

وإذا كان للمعطى المعماري دوره في هذا المصطلح؛ فإن الأمر يتعلق كذلك بالجانب الفلكي ولا سيما الحركة الظاهرة للشمس، وتحديدا الشروق والغروب، وهو ما مكّن من تسمية المناطق الصحراوية ببلاد القبلة؛ فهي التي «إذا استقبلْتَ المشرق كانت على جانبك الأيمن، ولم يسمَّ بالأيمن كما سمّيَ مقابله بالشمال، لأنه لما ذكر الشمال لم يبق إلا الجانب الأيمن، فاستغني عن ذكره.»[3]

ولذلك فبلاد القبلة مقابلة لبلاد الجوف أي الشمال، وهو ما تتحدث عنه المصادر المغربية الوسيطية، التي تربط القبلة بالجنوب المغربي، من ذلك لسان الدين ابن الخطيب (ت. 776هـ/1374م) الذي عقد فصلا من كتابه «أعمال الأعلام» لـ«ذِكر ملوك القبلة وسجلماسة من بني مدرار الزناتيين القائمين، والصفرية بالقبلة.»[4] وأن السلطان المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين (500- 537هـ/1106- 1142م)، «ملَك جميع بلاد المغرب إلى بجاية، إلى الأرض الأندلسية، والجزر الجوفية، وبلاد القبلة، وخطب له على أكثر من ألفي منبر.»[5] ولما قوي أمر المهدي بن تومرت (ت 524هـ/1129م) «استدعى [علي بن يوسف] أهل البلاد القبلية وقبائل صنهاجة» لمواجهته.[6] ولما سقطت دولة المرابطين «تغلب

---

(1) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ج. 6، تحقيق عبد الحميد هنداوي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط. 1، 1421هـ/2000م)، 433؛ ابن منظور، المجلد: 11، لسان العرب (بيروت: دار صادر، د. ت.)، 544-545؛ ابن القاص، **دلائل القبلة في معرفة أحوال الأرض وعجائبها**، تحقيق أحمد محبس الحصناوي بغداد: مطبعة المجمع العلمي، منشورات المجمع العلمي، 1432هـ/2011م)، 144.

(2) أحمد بن الأمين الشنقيطي، **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط**، نشر فؤاد سيد (القاهرة: مطبعة المدني، ط. 4، 1409هـ/1989م)، 513؛ حسين مؤنس، **تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح العربي إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر** (من القرن السادس إلى القرن التاسع عشر الميلادي)، ج. 1 (بيروت: العصر الحديث للنشر والتوزيع، 1992)، 32.

(3) القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، ج. 3 (القاهرة: دار الكتب الخلدونية، المطبعة الأميرية، 1332هـ/1914م)، 228.

(4) ابن الخطيب، **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يجر ذلك من شجون الكلام** (القسم 3: تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط)، تحقيق أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1964)، 137.

(5) ابن الخطيب، **أعمال**، 253.

(6) المصدر نفسه، 264.

الموحدون على بلاد القبلة وإفريقية.»[1] ومنها «القبلة» التي سيرّ إليها السلطان الموحدي عبد المؤمن بن علي الگومي (524- 558هـ/1130- 1163م) قائده أبا حفض عمر الهنتاتي، ويقصد بها نول لمطة.[2] فما الأصل الحضاري للعلاقة بين القبلة والجنوب بالمغرب الوسيط؟

يستفاد من الروايات التاريخية أن للأمر باعثا عمرانيا ذا أصول دينية، للمزاوجة بين العصبية القبَلية والتدين. فأما ربط القِبْلة بالجنوب لاعتبارات اجتماعية فنجد دلالته لدى المرابطين الذين «بنوا مدينة مراكش فانتقلوا إليها لقربها من بلادهم بلاد القبلة.»[3] وأن السلطان علي بن يوسف «ملك جميع بلاد القبلة من سجلماسة إلى جبل الذهب من بلاد السودان.»[4] وأما التدين فمرده إلى تحديد قبلة الصلاة، كما حصل في عهد الموحدين حيث كانت «المساجد المبنية في المغرب الأقصى إلى وسط الجنوب، وهو خط الزوال، ويقال له خط الاستواء، وهو قريب من مطلع سهيل.»[5]

واستمر هذا التحديد الذي يُقرن بلاد القبلة بالمناطق الجنوبية إلى ما بعد القرن 10هـ/16م،[6] بل من الباحثين من تحدث عن «القبلات» وجعل منها الإقليم أو «الخط الساحلي الذي يسير قريبا من ساحل الأطلسي جنوبا فيصل إقليم الساقية الحمراء وإقليم أدرار وشنقيط.»[7]

وهكذا تُفهم مرونة مفهوم بلاد القبلة وقابليته للتغير حسب التحولات الطبيعية والبشرية والسياسية والمذهبية؛ فمع أن المفهوم اقترن بالجنوب، إلا أن دلالاته كثيرا ما كانت متأثرة بقوة السلطة ومدى تحكمها في المجال والمجتمع والاقتصاد والثقافة. علاوة على المشهد الديني السائد بالمغرب الوسيط حيث اختلاف المذاهب والعقائد والعرفانيات بسبب تباين هوية الدول والإمارات المتزامنة في الحكم.[8]

---

(1) المصدر نفسه، 83.

(2) البيذق، **أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين** (الرباط: دار المنصور للطباعة والوراقة، 1971)، 77.

(3) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس** (الرباط: دار المنصور للطباعة والوراقة، 1972)، 32.

(4) المصدر نفسه، 157.

(5) أبو علي صالح المصمودي، **كتاب القبلة**، تحقيق مونيكا ريوس (برشلونة: جامعة برشلونة، 2000)، 5؛ الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، ج. 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، 1401هـ/1981م)، 124، 125.

(6) الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ج. 1، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983)، 28-29.

(7) حسين مؤنس، «الطرق الصوفية وأثرها في نشر الإسلام في الصحراء الكبرى،» **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد**، مدريد المجلد 21 (1981-1982م)، 122.

(8) سليمان الباروني، **مختصر تاريخ الإباضية** (تونس: مكتبة الاستقامة ، 1357هـ/1938م)، 18.

ومن ثم، فإن تلك الاعتبارات جعلت «بلاد القبلة ومعها الصحراء إقليما عُرفيا؛ لأن الإقليم العرفي قد يكون بعضا من الإقليم الحقيقي، وقد يكون بعضا من الإقليمين، كما هي الحال في البلاد الواحية والقفر الواقع إلى الجنوب منها. وقد يكون فيه تقويس وبعض جوانبه أعرض من الجانب الآخر. وقد يكون على شكل مثلث أو ذا خمسة أضلاع أو أكثر أو أقل. لذلك يتم تحديده بالجهات الأربع، أي بالغرب وبالشرق وبالجوف وبالقبلة.»[1]

o مفهوم الصحراء

يقترن تداول مصطلح الصحراء في تاريخ المغرب بوصول الفاتحين المسلمين، بعدما كان السائد هو تسمية «ليبيا» التي تعني سواحل بلاد المغرب كلها، و«إثيوبيا» و«نوميديا» اللتين أطلقتا على المناطق الداخلية، وهو ما يفسر نسبية الدراسات الأكاديمية المعاصرة المهتمة بتاريخية مفهوم الصحراء، لصعوبة تدقيق المجال وحدوده، حيث تتداخل القبيلة والتضاريس والمناخ والتجارة والدين والتدين،[2] في حين يُرجِع باحثون آخرون تعقد الأمر إلى «قلة المصادر» و«ضحالة المنهج الموظف،» و«النظرة اللاتاريخية.»[3]

ويقصد بصحراء بلاد المغرب قبلته أي الأراضي الواقعة جنوبه، والمتمثلة في المجال الممتد بينه وبين بلاد السودان الغربي، ويعرف كذلك بـ«العرق،» وهو «سياج على المغرب من جهة الجنوب، مبتدئ من البحر المحيط وذاهب في جهة الشرق على سمت واحد...ويعترضه في جهة المغرب الأوسط أرض محجرة تسمى عند العرب الحمادة...وأنها معدودة في جملة بلاد المغرب.»[4] وهو دليل على أهمية الجغرافيا والتمدن في تحديد مفهوم الصحراء ومتانة الروابط بينها وبين ما يحدها شمالا؛ إذ مثلت المدن الصحراوية مظهرا للتدرج الحضري الذي كان يعرفه المغرب الوسيط من الشمال إلى الجنوب؛ فكانت «نول لمطة تقع جنوب بلاد السوس، والمسافة بينهما ثلاث مراحل في عمارة جزولة ولمطة. ومدينة نول آخر مدن الإسلام وهي في أول الصحراء، ونهرها يصب في البحر المحيط. ومن مدينة نول إلى درعة ثلاث مراحل.»[5]

---

(1) حافظي علوي، **واحات**، ج. 1، 59-60.

(2) المرجع نفسه، ج. 1، 63.

(3) أحمد الشكري، **الإسلام والمجتمع السوداني: إمبراطورية مالي (1230-1430م)** (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 1420هـ/1999م)، 7-8.

(4) ابن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ج. 6، تحقيق خليل شحادة (بيروت: دار الفكر، 1431هـ/2000م)، 131.

(5) أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، **المسالك والممالك**، ج. 2، تحقيق أدريان فان ليوفن وأندري فيري (تونس: الدار العربية للكتاب/المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، وبيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992)، 853.

ومهما يكن من دقة المصطلح المرتبط بالمجال الصحراوي في العصر الوسيط؛ فإنه يتسم بسمات جغرافية أهمها هيمنة الجفاف، الذي أفرز نمط عيش قائم على التنقل والترحال، والرعي، والتجارة القوافلية التي تصل بين بلاد السودان والمغرب نحو أوروبا والمشرق الإسلامي، وهو ما يعطي لهذا «المجال المعاشي» حيويته، والذي عرّفه أحد الدارسين لغويا بـ «المكان الخالي من العمارة الذي لا أنيس به؛» ونطاقيا بـ«المجال الممتد بين واحات بلاد المغرب شمالا وبلاد السودان الغربي جنوبا،»[1] والذي رددت المصادر الوسيطية بشأنه تمثلات لا صلة لها بكفايات الحياة اليومية للسكان ومهارتهم التجريبية؛ فهو في عُرْف الأدبيات الكلاسيكية لا يتعدى أن يكون «أرضا خلاء قاحلة جدباء موحشة، كثيرة الحر شديدة القيظ قليلة الماء، لا يسلم سالكها من الهواجس، ومن تذكر الفناء في كل لحظة وحين. ومن لم يهلك بالعطش، تملكه الشعور بقرب أجله فجأة كلما غضب القفر، وثارت زوابعه لتطبق الفضاء، وتصل الأرض بالسماء. لهذه الأسباب جميعها عرفت الصحراء في المعاجم اللغوية بأسماء تعكس الأهوال المحدقة بالمسافر فيها.»[2]

غير أن هذا التحديد المجالي لا يجعلنا نساير من يُؤْثِر المعيارَ السياسي على غيره من المؤشرات، كما تفطن لذلك بعض الباحثين،[3] ويحدد الصحراء بالانتزاء والالتياث من خلال جعلها مقصدا للخارجين عن الدول المغربية الوسيطية، ومجالا للمنفى السياسي والإبعاد الاجتماعي، بدليل أن المرابطين لم يعملوا على ترحيل القبائل الصحراوية ودفعها للعيش بالمناطق الشمالية بعد قيام دولتهم، بل إن زعماء الدولة اللمتونية لم يولوا ظهورهم للصحراء، موطنهم الأصلي، لما تحكموا في المغرب الأقصى، وإنما عملوا على تثبيت الأمن السياسي والاجتماعي والعقدي بالمنطقة؛ فأبو بكر بن عمر اللمتوني لما عاد إلى الصحراء لإعادة الاستقرار، صحبه في رحلته تلك أبو بكر المرادي (ت 489هـ/1096م)، أحد علماء الكلام، وولّاه قضاء مدينة أزكّي الصحراوية، فنشر العقيدة الأشعرية، وخلفه أبو الحجاج يوسف بن موسى الكلبي الضرير (ت 520هـ/1126م).[4]

ولذلك فإنا نُقرّ بأن قبائل هذا المجال، المتسم بشساعته، وجدت بين «البراء والولاء» للسلطة القائمة بالغرب الإسلامي، وهو ما أفضى إلى إفراز ضبابية في تحديد مصطلح الصحراء

(1) حافظي علوي، **واحات**، ج. 1، 63-64، 67.

(2) حافظي علوي، **دراسات**، 19-20.

(3) الشكري، **الإسلام**، 67-69.

(4) القاضي عياض، **الغنية (فهرست شيوخ القاضي عياض)**، تحقيق ماهر زهير جرار (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1982)، 226؛ ابن الزيات التادلي، **التشوف إلى رجال التصوف**، تحقيق أحمد التوفيق الدار البيضاء: دار النجاح الجديدة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أگدال، ط. 2، 1997)، 105-106. القبلي وآخرون، **تاريخ المغرب**، 218.

ببلاد المغرب، والذي جاء «ضمن هذا السياق فضفاضا يكاد يشكل الجهات الجنوبية الغربية لما وراء جبال التل والهضاب الوسطى والأطلس الكبير.»[1] أما على مستوى صحراء المغرب الأقصى فإن الأمر خضع لانتظامات كل مرحلة من مراحل الفترة الوسيطية؛ ففي القرن 4هـ/10م، حيث الصراع بين أمويي الأندلس والفاطميين بإفريقية، والتدخل العباسي، وتفكك المغرب إلى إمارات مستقلة شبيهة بملوك الطوائف، فإن مصطلح الصحراء وقتها أطلق على البلاد الممتدة من «حوض نهر ملوية الأوسط أي شرق مضيق تازة، وشمل هذا الإطلاق الجهات الرعوية الواقعة إلى الجنوب من الأطلس الكبير بما في ذلك مرتفعات الأطلس الصغير، وأحواض الأنهار العابرة لتلك المرتفعات المتجهة نحو الجنوب، مثل نهر زيز وغريس وگير ودادس ودرعة ثم الساورة، ثم بعد ذلك تأتي مناطق الرمال أو «المجابات الكبرى.»[2]

أما خلال القرن 5هـ/11م فشملت صحراء المغرب مجال صنهاجة الجنوب الشاسع، بدءا بوادي «تارگة» أو الساقية الحمراء في التحديد المعاصر. في حين اتسع مفهوم الصحراء في القرن 8هـ/14م لتمتد معه الحدود الجنوبية للمغرب إلى التكرور وغانة في بلاد السودان،[3] وهو ما أطلق عليه البعض بـ«مغرب الصحراء» (المجال الطبيعي) بمعيار الجغرافيا التاريخية، و«مغرب التجارة الكبرى» (المجال المعاشي) وفق النشاط الاقتصادي السائد، وتحكمت في مسالكه وممالكه قبائل زناتة شمالا وصنهاجة اللثام جنوبا.[4]

وعلى الرغم من الدور الذي اضطلعت به الصحراء في الربط بين بلاد السودان والمغارب والمشرق، وعلى غرار ما قام به البحر المتوسط بالنسبة للدول المطلة عليه، فإنه لم يُعْط لها الاهتمام الموازي لذلك؛ فاقترنت في الدراسات الاستعمارية بتمثلات سلبية، من قبيل صعوبة عبور القوافل لها لخطورة مناخها وتضاريسها وتنامي الحرابة واللصوصية بها. وهو ما تدحضه المصادر العربية، ولا سيما كتب الرحلات التي عبَر مؤلفوها المنطقة، وصوّروا مراحلها ومعطياتها الطبيعية والبشرية،[5] ولنا في رحلة ابن بطوطة (ت 779هـ/1377م)، عند حديثه عن الصحراء الواقعة بين سجلماسة وإيوالّاتن، ما يدل على ذلك.[6]

---

(1) هاشم العلوي القاسمي، **مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري/منتصف القرن العاشر الميلادي**، ج. 2 (المحمدية: مطبعة فضالة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، 1995)، 195.

(2) المرجع نفسه، ج. 2، 195-196.

(3) البكري، **المسالك**، ج. 2، 857؛ أبو الفداء، **تقويم البلدان** (بيروت: دار صادر، د. ت.)، 156-157.

(4) عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (الدار البيضاء-بيروت: المركز الثقافي العربي، ط. 2، 2000)، 55.

(5) الشكري، **الإسلام**، 62.

Maurice Delafosse, «Les relations du Maroc avec le Soudan à travers les âges,» *Hespéris*, T. IV (1924) : 153 -174.

(6) ابن بطوطة، **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، المجلد 4، تحقيق عبد الهادي التازي (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1417هـ/1997م)، 239 -245.

o مفهوم الواحة

لا يختلف لفظ الواحة عن المعنى الدلالي للصحراء من حيث الإنتاج الزراعي القائم على الكفاف، وقلة الخضرة والخصب في مجال قَفر، ولذلك اقترنت الواحة في المصادر التاريخية بلفظ «جزيرة» الذي يحيل على الصحراء بمعنى الرمال؛ ففي نهاية الإقليم الثالث، حسب التقسيم الجغرافي السباعي للمعمور الذي ورثه المسلمون عن اليونانيين، «من الجانب الشرقي في الواحات الجنوبية، وأكثرها قفار وفيها جزائر نخل في الرمال.»[1]

ونحسب أن ربط الواحة بالماء والمعاش والعمارة من شأنه أن يجلّي خصوصيتها، ويسعف في فهم معالمها الاجتماعية والثقافية، وإيقاعات التحول الحضاري بها رغم الصيرورة البطيئة، مقارنة بزمن التحول في عواصم الدول المركزية بالمغرب الوسيط، كواحات غريس وزيز ودرعة، مثلا، التي تتوقف فيها الحياة اليومية على الأنهار وتقنية الخطارات.[2]

وبذلك تكمن أهمية المدخل المفهومي، من خلال الربط المذكور، في استيعاب فعالية الحياة اليومية بالمجال الواحي، والتفاعل الجدلي بين الدين والتدين والتراب والتمثلات الفكرية والسلوك الاجتماعي، عبر العوائد والأعراف، في وحدات معمارية (القصور) تنصهر فيها كل تلك الاعتبارات؛ لأن الباحث عندما يستعيض عن الاهتمام بتاريخ الأفراد ويستبدله بتاريخ الجماعة ومعمارها وذهنيتها، فإن هذه «لا تكون تاريخية، ولا تستحق أن تكون موضوع نظر وفحص وتحقيق إلا بقدر ما تجسد من فكرة...فتكتسب تلك الفكرة صفة القيمة.»[3]

ويستند ذلك كله إلى مفهوم «المجال المعاشي» الذي يوافق يوميات الواحة؛ لأن المعاش في اللغة هو الحياة والمكتسب بفضل ما يبذله الفرد والجماعة من جهد.[4] وقد جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾،[5] ما يدل على ذلك؛ فهو التصرف «لطلب المعاش، وهو كل ما يعاش به من المطعم والمشرب وغير ذلك.»[6] وبمعنى آخر «جعلناه مُشرقا مُنيرا مضيئا، ليتمكن الناس من التصرف فيه والذهاب والمجيء للمعاش والتكسب والتجارات، وغير ذلك.»[7]

---

(1) ابن سعيد، **الجغرافيا**، تحقيق إسماعيل العربي (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، 1970)، 115.

(2) حافظي علوي، **واحات**، 73.

(3) العروي، **مفهوم التاريخ**، ج.1، 177.

(4) ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد: 6، 321.

(5) سورة النبأ، الآية: 11.

(6) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج. 22 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1427هـ/ 2006م)، 8.

(7) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** (بيروت: دار ابن حزم، ط.1، 1420هـ/ 2000م)، 1953.

أما في السياق الثقافي لتاريخ الواحة بالمغرب، فالمعاش هو إفراز اجتماعي وذهني للعمران المادي واختلافه بين الجماعات حسب الجغرافيا التاريخية؛ فهو «التساكن والتنازل في مصر أو حِلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات، لما في طباع [الناس] من التعاون على المعاش.»[1]

يتعلق الأمر إذاً بجزء من المجال الحيوي الذي يتم في المشهد التاريخي للمغرب الوسيط، حيث غياب التفاوت الاجتماعي، سواء من حيث القلة والكثرة، أو التخلخل والكثافة، أو ما يرتبط بتباينات العمارة والطباع والأخلاق والعوائد والسلوك الاجتماعي، وتنوع أنماط الحياة وأساليب العيش.[2]

وحتى تتضح معالم المجال المعاشي بالواحات وخصوصياته؛ فإنه يُستلزَم إدراجه في بنية كلية ذات صلة بطبائع العمران وجغرافيته، وفق ما حدده ابن خلدون (ت 808هـ/1405م)، الذي شدد على دور المجال في بلورة الفعل البشري. ومن ثم، نفهم مجاراته لعلماء العصر الوسيط في تقسيم المعمور إلى سبعة أقاليم، حتى يفسر اختلاف تلك الأقاليم من حيث الندرة والوفرة والضعف والازدهار، ومظاهر ذلك الاختلاف داخل الإقليم الواحد. معتمدا على «طبيعيات» العصر الوسيط وعلومه الاجتماعية، والتي لم تخل من التأثير اليوناني، وخاصة الفكر الأرسطي.[3]

ولذلك اختلف المعاش باختلاف «التكوين،» أي نشوء الكائنات حسب المجالات الجغرافية، والتي تتحدد بالعامل المناخي، وخاصة الرطوبة أي نسبة الحرارة إلى البرودة. لذلك لم يتحقق الاعتدال -المفرز لحركية الحياة الاجتماعية- إلا في الإقليم الثالث والرابع والخامس، حيث تجلت معالم المعاش اليومي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، واتسمت بعدم التطرف؛ «فلهذا كانت العلوم والصنائع والمباني والملابس والأقوات والفواكه بل والحيوانات، وجميع ما يتكون في هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة مخصوصة بالاعتدال. وسكانها من البشر أعدل أجساما وألوانا وأخلاقا وأديانا...وأهل هذه الأقاليم أكمل لوجود الاعتدال لهم؛ فتجدهم على غاية من التوسط في مساكنهم وملابسهم وأقواتهم وصنائعهم: يتخذون البيوت المنجدة بالحجارة المنمقة بالصناعة ويتناغمون في استجادة الآلات والمواعين، وتوجد لديهم المعادن الطبيعية...ويتصرفون في معاملاتهم بالنقدين العزيزين.»[4]

---

(1) ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ج. 1، تحقيق علي عبد الواحد وافي (القاهرة: لجنة البيان العربي، ط. 2، 1965)، 418.

(2) محمد عابد الجابري، **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي** (بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 6، 1994)، 143.

(3) ابن خلدون، **المقدمة**، ج. 1، 434-492.

(4) المصدر نفسه، ج. 1، 486-487.

لقد أضحت الجغرافيا موجهة للحياة اليومية، ومحددة لكل جوانبها بما فيها المظاهر المعمارية؛ إذ تتوفر لسكان المعتدل من الأقاليم السبعة المذكورة «كافة الأحوال الطبيعية للاعتمار...من المعاش والمساكن والصنائع، والعلوم والرئاسات والملك؛ فكانت فيهم النبوءات والملك والدول والشرائع والعلوم والبلدان والأمصار والمباني والفراسة والصنائع الفائقة وسائر الأحوال المعتدلة.»[1]

إن مختلف تجليات المعاش هي مظاهر للجغرافيا التاريخية؛ فتفاوتت بذلك صور الاجتماع البشري، الذي هو أس العمران، فكان لزاما أن تتباين نحل المعاش، بدوا وحضرا، بما في ذلك الصحراء والواحة؛ فـ«اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش.»[2] وتفسير ذلك أن الحياة الاجتماعية بالمدينة ليست هي تلك المقامة بالبادية، لأن أهل المجال القروي جبلوا على ثقافة الكفاف، مما ولد لديهم عوائد وأعراف ومؤسسات غير متماهية مع الترف والتأنق، الذي مكّن سكان المدن من الانتقال من شظف العيش إلى رقة الحضارة، والمبالغة في «أحوال الرفه والدعة؛ فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس...والانتهاء في الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غايتها فيتخذون القصور والمنازل ويجرون فيها المياه، ويغالون في صرحها، ويبالغون في تنجيدها، ويختلقون في استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون، هؤلاء هم الحضر، ومعناه الحاضرون أهل الأمصار والبلدان.»[3]

وهكذا نستشف ما يمكن أن يتسم به المعاش اليومي بالواحة من تدرج وفق ما يقتضيه العمران البشري، الذي ينتقل هو الآخر من البساطة إلى التركيب؛ فتتباين طبائع الناس وعوائدهم ونحلهم، تبعا لاختلاف أوجه المعاش وأصنافه ومذاهبه؛ والتي حصرها ابن خلدون في الإمارة والتجارة والفلاحة والصناعة.[4]

وبالنظر إلى طبيعة المجال الجغرافي الواحي؛ فإن يوميات القصور هي تجل لثقافة تلك المناطق، حيث يقوم المعاش بالعمارة الطينية على التفاعل مع قلة الخصب، واعتماد الكفاف الموجب للاستقرار والترحال في الآن نفسه، والاستناد إلى العصبية باعتبارها مؤشرا على «الهوية القبَلية.»[5]

---

(1) المصدر نفسه، ج. 1، 490.

(2) المصدر نفسه، ج. 2، 407.

(3) المصدر نفسه، ، ج. 2، 408.

(4) دلال لواتي، **عامة القيروان في عصر الأغالبة** (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2015)، 232- 235.

(5) Larbi Mezzine, *Le Tafilalt, Contribution à l'Histoire du Maroc aux XVIIe et XVIIIe siècles*, (Casablanca: an-Najāḥ al-Jadīda, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, Imprimerie, 1987), 13-16.

لقد انعكست قساوة الجغرافيا التاريخية لمثل هذه الجماعة البشرية على نمط عيش أفرادها، لكن بساطة البيئة جعلتهم «أقرب إلى الفطرة الأولى، وأبعد عما ينطبع في النفس من سوء الملكات بكثرة العوائد المذمومة وقبحها؛»[1] فكانت «أخلاقهم أبعد من الانحراف، وأذهانهم أثقب في المعارف والإدراكات.»[2]

إن هذا المفهوم يحول دون وصم العمران الطيني بالواحة بالتمثل السلبي الذي روجت له بعض المصادر، حيث استحالة أو على الأقل صعوبة العيش، في وقت تقتضي دراسة ذلك العمران استحضارَ التفاعل العلائقي بين تنوع المجال وفاعلية الإنسان ونجاعة الثقافة وصيرورة البنية التقنية، في نسق تحكمه لحمة العصبية.[3]

ومن ثم كان من اللازم توظيف خصوصيات المجال المذكور، حتى يمكن إدراك فقه العمران والعمارة بالواحة؛ بما يحيلنا على ابستيمولوجية الجغرافيا التاريخية، بفعل تداخل الأبعاد الطبيعية والسياسية والإثنية واللسانية والمذهبية، مما يدفع إلى ضرورة إعطاء الأولوية للقواسم المشتركة لتذليل صعوبات تحديد المعايير المصنفة لأنواع المجالات الجغرافية وعلاقتها بالعمارة، ومكانة الواحة في ذلك النسيج.[4]

وإذا كانت العصبية القبلية من أهم المداخل لفهم العمارة الطينية بالمجالات الواحية؛ فإن الهوية أو الشعور بالانتماء يعد كذلك معيارا يساعد على ضبط البعد النفسي لمفهوم الواحة.

لقد أكسب الطينُ المعمارَ بالواحة مضمونا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ووظيفيا، مما جعله يستند إلى محددات شرعية وعرفية متكيفة مع الشروط البيئية المحلية، ويتجلى ذلك في تخطيطه الهندسي وأشكاله ومضامينه، وهو ما يمكن نعته بـ«مدونة المعمار الطيني» المتمثل في القصور، ونقصد به أحكام البنيان التي تقوم على قواعد فقهية نظرية وتقاليد عرفية وضوابط هندسية تجريبية أشبه ما تكون بـ«قانون-إطار،» أهم ما يميزه المرونة وقابلية الاستجابة للظروف العمرانية والجغرافية والبشرية والفكرية المحلية.

وأهم ما تقوم عليه ثقافة القصر هو العرف ونفي الضرر بين العصبية، حيث تتعين الحقوق تبعا لما يحكم المتجاورين من قرابة وملكية وحيازة وتصيير؛ فيعتبر وضع اليد على البنيان دليلا على الاستحقاق والاستغلال، ومؤشرا على الانتماء إلى الجماعة. وهذا من شأنه

(1) ابن خلدون، **المقدمة**، ج. 2، 415.

(2) المصدر نفسه، ج. 1، 495. وعن القيم والعمران، يراجع: سعيد بنحمادة، **سوسيولوجيا القيم وأخلاقيات المجتمع والسلطة بالأندلس والمغرب الوسيط** (القاهرة: دار رؤية للنشر والتوزيع ، 2022)، 20-52.

(3) حافظي علوي، **واحات**، ج. 1، 65، 66؛ حافظي علوي، **دراسات**، 19-20.

(4) حافظي علوي ، **واحات** ، ج. 1، 57 73؛ حافظي علوي، **دراسات**، 49-50.

أن ينفي الربط النمطي بين العمارة الطينية وطبيعة سكانها الفقراء؛ فالطين والوحل والتراب هي مؤشرات على فعالية محلية في الهندسة المعمارية من خلال طبيعة التقنيات الموظفة في البناء، الذي يستخدَم فيه الطوب والكتل الوحلية المضغوطة والقضبان والجص وغيرها من المواد الطينية؛ فشيدت بها القصور الواحية، وفيها عاش المجتمع، موظفا مهارات متوارثة. ومن ثم فإن ما قد يتراءى من بساطة في العمارة الطينية لا يدل على الفقر بقدر ما يضمر غنى في توظيف العبقرية المحلية في البناء الواحي.

وبذلك لا نجاري من ربط بين العمارة المبنية بالتراب بالفقر والفقراء، لأن الهندسة المعمارية بالواحة تعبر عن تداخل خصوصيات الجغرافيا التاريخية بالتراتب الاجتماعي ونمط العيش، وهو ما يفسر تباين تلك العمارة من حيث أشكالها ووظائفها ونوع المواد المستخدمة فيها من قبل المجتمعات البشرية، التي تلجأ إلى ما «يناسب مزاج هوائهم واختلاف أحوالهم في الغنى والفقر...كالأمراء ومن في معناهم يتخذون القصور والمصانع العظيمة الساحة المشتملة على عدد من البيوت والغرف لكثرة الولد وكثرة التابع والحاشية، ويبنون الجدار بالحجارة ويلحمون بينها بالكلس، ويبالغون في التنجيد والتنسيق وتزيين الجدران بالنقش على الجص والأصبغة إظهارا للبسطة بالعناية في شأن المأوى. وهناك من يقتصر على بناء سكن لنفسه وولده، ولا يبتغي ما وراء ذلك لقصور حاله.»[1]

ولعل ما تتحدث عنه المصادر التاريخية يعد مؤشرا على تناغم العمارة الطينية بالعوامل البيئية المحلية لدى أهل الواحات أكثر من تعبيرها عن الفاقة والفقر؛ فـ«سجلماسة بنيت سنة أربعين ومائة [757م]... مدينة سهلية أرضها سبخة، حولها أرباض كثيرة وفيها دور رفيعة ومبان سرية... وسورها أسفله مبني بالحجارة وأعلاه بالطوب، بناه اليسع أبو منصور بن أبي القاسم من ماله لم يشركه في الإنفاق عليه أحد، أنفق فيه ألف مدي طعام، ولها اثنا عشر بابا ثمانية منها حديد. وكان بناء اليسع له سنة تسع وتسعين ومائة [814م]... وقسمها على القبائل على ما هي عليه اليوم [القرن 5هـ/11م]... وجامعها متقن البناء بناه اليسع فأجاده.»[2] وفي القرن 6هـ/12م تحولت المدينة إلى حاضرة «كبيرة كثيرة العامر...ولا حصن عليها وإنما هي قصور وديار وعمارات متصلة على نهر... وبناءاتها حسنة.»[3] والأمر نفسه

(1) ابن خلدون، **المقدمة**، ج. 2، 865-869.

(2) البكري، **المسالك**، ج. 2، 835، 836؛ ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس** (بيروت: مكتبة لبنان، ط. 2، 1984)، 306.

(3) الشريف الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، ج. 1 (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1422هـ/2002م)، 225-226. مؤلف مجهول، **الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1985)، 202؛ الحميري، **الروض**، 306.

خلال العصر المريني حيث غدت «مدينة جليلة... ذات قصور مشيدة، وأبنية عليّة وأبواب رفيعة،»[1] مما جعل قصورها تبلغ خلال القرن 10هـ/16م ما «يقرب من ثلاثمائة قصر كبير فضلا عن المداشر.»[2]

ولم تكن شهادة الرحالة الفرنسي شارل دوفوكو (ت 1916م) أقل تعبيرا عن جمالية العمارة الطينية بالمنطقة خلال القرن 19م؛ فخلال زيارته للمجال الواحي المغربي في فاتح ماي 1884م قال إن «قصر السوق مقاطعة على جوانب نهر زيز، [وهي] أصغر مقاطعات زيز خلال مجرى هذا النهر وأولاها بعد خروجه من الأطلس الكبير... [و] تنتصب داخل القصور البنايات من المقدار.»[3]

ويعقد مقارنة بين عمارة الواحة بتافيلالت ودرعة وغيرها من المناطق المجاورة فيقول: تشبه تيعلالين دادس من حيث الغطاء النباتي؛ وتختلف عنها بشكل كامل فيما يرجع إلى القصور. فمنذ أن غادرتُ حوض درعة وفن العمارة يسجل تدنيا، وقد احتفظ هذا الفن برشاقته حتى قصر السوق، إلا أن هذه الرشاقة اختفت في تيعلالين، حيث شيدت المباني بالطابية من دون زخرفة، وهيمنت البساطة على جدران تيغرمتين وعلى أبراجها الأربعة، فلا تقطيعات ولا تنميقات بهذه الجدران، كما اختفت الأكديم من المشاهد العمرانية مع نهاية نخيل واحة غريس. وستذكّرنا المباني من هنا إلى وجدة بتلك الموجودة في تادلة وآيت عتاب وانتيفة؛ وهي في تيعلالين لا تقل رشاقة عن مثيلاتها في دادس فحسب، بل تقل عنها من حيث العدد أيضا، وتتكون من مجموعة من القرى المتجاورة التي لا تبعد عن بعضها بمسافة كبيرة، إلا أنها لا تشكل تلك السلسة المتوالية من المساكن التي تضفي على دادس مظهرا خاصا ومميزا.»[4]

و«تيغرمتين» هي مقابلة لـ»إغرمان» ومفردها «إغرم» الأمازيغية، بما يدل على نوع العمارة بالواحات، وتعني القصور بمرادفاتها مثل گصيبة وگصيرة وهي تصغير للقصبة والقصر، وإن كانت قصور درعة تختلف عن نظيرتها بتافيلالت؛ فالأولى تكون محاطة بسورين يتراوح علو الداخلي منهما ما بين 1.40 و1.80 مترا، ويكون الخارجي أعلى ويبنى بمواد صلبة، وذو أبراج عالية بزواياه. أما الثانية فلها سور واحد غالبا ما تلتصق به جدران المنازل، ولا يتوفر القصر إلا على مدخل واحد.[5]

---

(1) ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ج. 4، تحقيق كامل سلمان الجبوري (بيروت: دار الكتب العلمية ، ط. 1، 2010)، 106.

(2) الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ج. 2، 125.

(3) ف. شارل دو فوكو، **التعرف على المغرب (1883 1884)**، ج. 1، ترجمة المختار بلعربي (الدار البيضاء: دار الثقافة، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ، ط. 1، 1419هـ/1999م)، 308.

(4) Charles De Foucauld, Reconnaissance au Maroc 18831884- (Paris: Librairie coloniale, 1888), 230.

(5) حافظي علوي، **سجلماسة**، 114، 115.

لقد تحول الطين والتراب، في العمارة الواحية، إلى مادة جمعت بين «الطبيعة» و«الثقافة،» استطاع من خلالها البناؤون التعبير عن منظور محلي في الهندسة عبرت عنه الفراغات والأحجام والأبعاد والمقاييس، برؤية جمالية يتصاهر فيها المجال بوظيفية الأعراف، فتحولت بساطة التراب وسهولة استخدامه إلى قيم معمارية ذات دلالات حضارية مباشرة ورمزية، وزاوجت أشكال بنائها بين الطابع الواحي المحلي المعتمد على الطوب واللبن، والتأثيرات الفنية الوافدة من المشرق والأندلس والسودان.[1]

وإذا كان من اليسير فهم التأثيرات التضاريسية والمناخية والأمنية على طبيعة هذه الهندسة المعمارية التي اتخذت من الطين والحجر مادة أساس؛ فإن مضمراتها الثقافية تسعف في فهم نوع الذهنية لدى المجتمع الواحي إذا ما وافقنا بعض التأويلات المعاصرة؛ إذ يَحسب أحد الدارسين أن تلك قصور ترجع إلى تأثيرات زناتية، مع تمييزه بين الفن البتري ونظيره البرنسي، وأن سكن القبائل الزناتية يتكون من عدة طوابق عكس المنزل الصنهاجي المشكل من طابق أرضي، وأن ذلك التباين يعكس اختلاف المجتمعين؛ فالمرأة لدى الزناتيين شديدة الاحترام ولا يسمح لها بالاحتكاك بالخارج. ولذلك كان البناء يتضمن السطح الذي يمكّن النساء الزناتيات من الانفتاح على الخارج، في مقابل تساهل الصنهاجيين مع سفور المرأة، مما قلل من ضرورة منافذ عمودية في معمارهم.[2]

وتكاد الأعراف الاجتماعية تفسر وظيفية سوسيولوجيا البناء بقصور واحة تافيلالت حاليا؛ فمكان إقامة النساء يكون بعيدا عن محل نزول الضيوف بالمنزل، وأن هذا الأخير لا ينفتح على الزقاق إلا بطاقة صغيرة لا تسع اندفاع الشخص نحو الخارج، ووظيفتها هي إنارة السلالم والسقيفة (أو السَّكِيفَة)، ولا يمكن للمرأة أن تتصل بجاراتها إلا من خلال السطح ما دام أن منازل القصور متلاصقة الجدران.[3]

لم تكن قصور سجلماسة وحدة معمارية فقط، وإنما بنية عمرانية، بالمفهوم الخلدوني للحضارة، جمعت بين الأبعاد الهندسية والاجتماعية والسياسية والتداول الإنتاجي، ويعد قصر

---

(1) المرجع نفسه، 113، وانظر أيضا:
Émile-Félix *Gautier*, *Le passé de l'Afrique du nord* (Paris : Payot, 1964), 228229-.
(2) Ibid., 228229-.
ورغم ما يبطنه الرأي أعلاه من بعد تأويلي؛ فإن لنا من النصوص ما يدعمه بخصوص سفور النساء لدى المجتمع المغربي زمن المرابطين الصنهاجيين. البيذق، أخبار المهدي، 21، 25؛ شهاب الدين أحمد النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ج. 24، تحقيق عبد المجيد ترحيني (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2004م)، 154.
(3) حافظي علوي، **سجلماسة**، 114-115.

أولاد غانم أنموذجا لفهم الأدوار الحضارية للقصور بالواحة خلال نهاية العصر الوسيط،[1] والتي تحولت خلال القرن 10هـ/16م إلى وحدات شبه مستقلة، «يدير شؤون كل قصر من هذه القصور أمير خاص هو رئيس فريقه...وتضرب في هذه القصور سكة فضة وذهب.»[2]

ويمكّن تتبع المعجم الدلالي للبناء وأدواته بقصور تافيلالت من إبراز خصوصية العمارة الطينية بالواحة؛ إذ يجعلنا ندرك كيف حوّل المهندسون والبناؤون الأسطقسات (الماء والهواء والتراب والنار: التي أفرزت التابوت، واللوح، والحجارة، والخشب النخيلي أو «الگَايْزَة،» والتبن، بواسطة «الركز» أي الدق) إلى بناء ينطوي على مواقف وجودية إزاء المجال والمجتمع، عبر نظم وسلوك وقيم اجتماعية قائمة على الشرع والعصبية والعرف، جعلت القصر يتحول إلى «عالم مختصر» تنسج فيه العلاقات على أساس القرابة الدموية، وتتحوّل الإقامة فيه، إضافة إلى الأرض والماء، إلى مؤشر على الانتماء إلى الجماعة.

وهكذا قد يكون القصر مدورا أو نصف مدور أو مربع، محاطا بسور متفاوت السمك حسب المناطق بتافيلالت؛ إذ من هذه الأسوار ما يتراوح سمكه ما بين 50 و100 متر، وعلوه ما بين 5 و10 أمتار، وهي ذات أبراج مربعة تنتصب في جنباتها لضرورة أمنية في الغالب. أما مكونات القصر فأهمها:

المكون	وظيفته	المصدر
فم القصر	باب منفتح على الغابة أي الحقول الزراعية، ويتخذ الباب من جريد النخل، ويتميز بالزخرفة.	عبد اللوي علوي، مدغرة وادي زيز، ج1، صص 212-220. حافظي علوي، سجلماسة وإقليمها، ص 117، 118.
الخرّاجية	باب ينفتح على المساحات المزروعة والطرق الخارجية التي تتصل بباقي القصور.	
الفرخة	قفل الباب، وهو عبارة عن قطعة خشبية سميكة مستديرة أو مستطيلة، تلصق في الباب يصل قطرها إلى 40 سنتيمترا، وتثبت بحفرة في الجدار بخشبة سميكة عند الإغلاق.	
السلّوم	الأدرج التي يصعد بواسطتها إلى السطح أو أبراج أسوار القصر.	
الگَايْزَة	أعمدة خشبية من الصفصاف أو خشب النخيل تستعمل لرفع السقف استنادا إلى ركائن وكعوب خشبية.	
تيريزيت	التربة الجيرية البيضاء.	

(1) ابن خلدون، **العبر**، ج. 7، 461-462.

(2) الوزان، **وصف إفريقيا**، ج. 2، 126.

اللصاق	التراب المبلل الذي يغطى به القصب وجريد النخل بعد تجريده من السعف، واللذان يوضعان فوق الگَايْزَة.	نفس المصدر
التَّمْلَاس	طبقة غير سميكة من الطين المختلط بتبن الشعير توضع على الجدار لتزيين منظره وحمايته من آثار التعرية.	
السگيفة	السقيفة، وهي الساحة الصغيرة التي يفضي إليها باب المنزل.	
العْلالي	الطابق العلوي وغالبا ما يكون بالطوب.	
الگالب	القالب، لوح خشبي صغير ذو شكل مستطيل، طوله 25 سنتيمترا، وعرضه ما بين 10 و15 سنتيمترا، وعلو أضلاعه 10 سنتيمترات. يملأ بالطين، ثم يسحب الإطار وتترك اللبنة عرضة لأشعة الشمس حتى تجفّ، فتصبح صالحة للاستعمال.	

• من المفهمة إلى أشكلة البنى بالصحراء والواحة

إذا كانت المفاهيم تشكل لبنة معرفية ومنهجية في التعريف بالظواهر والقضايا؛ فإن ربطها بالسياق يجعلها آلية لتحليل البنى الحضارية التي تفرزها تفاعلات الزمن والمجال والمجتمع والثقافة، وهو ما نعتناه بـأهمية المفهمة في صناعة الخطاب التاريخي، والمفضية إلى شجرة دلالية متفرعة المعاني والإشكالات والحقب في تاريخ الصحراء والواحة،[1] اللتين شكلت السلطة والقبيلة والمجال فيهما ركائز المجال المعاشي بهما؛ فاستمدت الفعالية في المشهد الاجتماعي والثقافي من العصبية، وقلة الخصب والترحال، والموالاة للمشيخة القبلية والسلطنة السياسية والوَلاية الصوفية.[2]

o مجال الصحراء والواحة وإشكالية الحدود بالمغرب الوسيط

إذا كان البعض يرنو إلى التقليل من أهمية «المصطلح التراثي؛» فإن الوجه الثاني لإشكالية المفاهيم التاريخية يكمن في الخلط المنهجي، اللاشعوري أو المتعمد، بين الدلالات الوسيطية للمصطلحات ومعانيها الراهنة، لأن مدارسة المفاهيم يجب أن لا تكون بمفصل عن الإشكاليات العلمية حتى لا يقع الباحث في الانزياح والحِيدَة المعرفية والمنهجية، اللذين يحولان دون إدراك كنه الإطار الجغرافي، ومعه إبستيمولوجيا الحدود، ومن ثم بلوغ الكليات الحضارية في

(1) عن الإطار المرجعي للمفهمة ومعانيها، يراجع: مصطفى حسني إدريسي، **الفكر التاريخي وتعلم التاريخ** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2021)، 145-146.

(2) Mezzine, *Le Tafilalt*, 16.

تاريخ المغرب الوسيط، الذي كان يدخل ضمن «المجال المغربي الواسع» أو «المغرب المشترك،» الذي تفهم منه حيوية المجال المعاشي، ذي الحدود الجغرافية والذهنية، والذي تندمج فيه الصحراء والواحات ولا ينتهي إلا عند بلاد السودان جنوبا.[1]

وبناء على ذلك يطرح مفهوم الحدود في المغرب الوسيط، وحيوية المجال الصحراوي والواحي ضمنها؛ إذ اتخذت الحدود وقتها ثلاثة مستويات، الأول ذو منظور ديني، يوحّد عالم المسلمين في مجال حضاري قوامه الخلافة الإسلامية المؤطرة لباقي أشكال الحكم الأخرى، وهذا ما يفهم معه كيف أدمج المرابطون بلاد الصحراء والواحات ضمن الخلافة العباسية لما أعلنوا تبعيتهم لها، متخذين لقب «أمير المسلمين وناصر الدين،» الذي حكموا به ما بين الأندلس والسودان الغربي، في مقابل «أمير المؤمنين» لدى بني العباس؛ إذ يبدو، ومنذ مرحلة الدعوة اللمتونية، «أن مبادرة أبي عمران قد أعطت الإشارة لشبكة من الفقهاء التي عمّ إشعاعها انطلاقا من القيروان حسبما يتبين، فربطت بين القواعد الأندلسية ومدن كفاس وأغمات وسجلماسة وسبتة. وقد كان وسط الفقهاء يبحث آنذاك عن قوى قادرة على حماية الأمة وتوحيدها، مع تأسيس نمط جديد من أنماط الحكم. وعلى مستوى آخر، وضمن المد السني المناهض للشيعة الفاطميين، نجد تطابقا دالّا بين تقدم السلاجقة بالمشرق وظهور الحركة المرابطية بالمغرب.»[2]

أما المستوى الثاني فذو بعد حضاري وجغرافي، يجعل المجال الصحراوي والواحي (ما بين السودان الغربي وسجلماسة ودرعة) مندرجا ضمن المغرب الوسيط. في حين يتمثل المستوى الثالث في الجانب القبَلي الذي يتحدد بموجبه المجال عموما بقوة العصبية السائدة، وهو ما يجعلنا نتحدث عن المجال الصحراوي والواحي المشترك زمن الدولة المرابطية، التي تمكنت من خلال قبائل صنهاجة الجنوب من بسط نفوذها، ونهجت آلية «الاعتماد على التضامن العصبي واللحمة القبلية خارج إقليمها الأصلي لتقوم بتجربتها في مجال الوحدة والتوحيد.»[3]

كان للعامل السياسي وبنية الحكم دور موجّه في تحديد المجالات الجغرافية وتبعيتها للسلطة القائمة؛ ذلك بأن الحديث عن «قبلة المغرب الأقصى،» كما أشارنا إليه سابقا، يتم بناء على تبعية تلك المناطق إلى الدول والقوى السياسية المتمركزة في المغرب الوسيط، مما جعل تلك المعالم تتغير حسب الأزمنة وقوة السلطة المركزية منذ مرحلة الفتح الإسلامي لبلاد

(1) القبلي، **مراجعات**، 7-9.

(2) القبلي وآخرون، **تاريخ المغرب**، 165؛ الشكري، **الإسلام**، 120-146.

(3) القبلي، **مراجعات**، 10-11.

المغرب؛[1] فقد أدرك الفاتحون تداخل المعيارين الجغرافي والسياسي في إلحاق الصحراء بالمغرب خلال القرنين 1 و2هـ/7 و8م، فأحدثوا إقليما إداريا يشمل السوس الأقصى أو سجلماسة ويضم ما يقع جنوب ذلك إلى الصحراء.[2]

وهكذا ترد الأخبار المؤكدة لتبعية المجالين الصحراوي والواحي للنفوذ المغربي؛ فحملة عقبة بن نافع الفهري وصلت إلى الجنوب الغربي للمغرب ما بين السوس الأقصى وأدرار سنة 63هـ/682م. كما قام عبد الرحمن بن حبيب، في إطار الجهود العمرانية للفتوحات الإسلامية، بحفر الآبار في هذه المنطقة ابتداء من عام 127هـ/745م، ومنها «بئر الجمّالين.» وبغربها توجد «بئر تزامت» من عمل بني أمية.[3] كما يدل توجه الدولة الإدريسية نحو الصحراء لنشر الإسلام على بعد مذهبي وتكييف للهياكل الاجتماعية المحلية؛ إذ «تطورت الإمارة الإدريسية تطورا قبَليا ولم تتطور تطورا مذهبيا، وكلما تعرض النظام القبَلي لهزة اجتماعية إلا وتعرضت الإمارة الإدريسية للنتائج نفسها.»[4]

وبناء على ذلك ندرك عمق المنعطفات التي عرفها المجال الصحراوي والواحي في سياق ما كانت تعرفه بلاد المغرب، في ظل تحولات العالم الإسلامي وقتئذ، حيث التجاذب بين بنية السلطة زمن المد الشيعي في القرن 4هـ/10م (البويهيون والقرامطة بالمشرق الإسلامي، والفاطميون والبجَليون ببلاد المغرب)، وبنية القبيلة بالصحراء والواحة، وحركة التجارة السودانية؛ فإذا كان العباسيون والعبيديون والأمويون يتنافسون لبسط سيادتهم على المجال المذكور ونشر عقيدتهم؛ فإن مرامي التحالفات القبَلية بجنوب المغرب والسودان الغربي تستهدف الحفاظ على الاستقلال المجالي والاجتماعي والفكري، ومن ثم كان الصراع بين البعد الوحدوي الكلي (الخلافة) والبعد التنظيمي المحلي (القبيلة).[5] وبذلك عملت هذه الجهود على إدماج الصحراء والواحات في المشهد التاريخي للمغرب الوسيط، عبر الطريق التجاري الغربي.

أما مرحلة الازدهار في تاريخ ذلك الإدماج السياسي فيمثلها القرن 5هـ/11م، بفضل الدور الحضاري للمرابطين، الذين تمكنوا من تحقيق إنجازات سياسية واقتصادية وثقافية، جعلتها تنخرط في الحركة التجارية العالمية عبر شبكة المسالك الصحراوية، وكان من ثمراتها

---

(1) حافظي علوي، **واحات**، ج. 1، 87-88.

(2) مؤنس، **تاريخ المغرب**، 215؛ حافظي علوي، **واحات**، ج. 1، 88.

(3) البكري، **المسالك**، ج. 2، 846-847، 857.

Claudette Vanacker, «Géographie économique de l'Afrique du nord selon les auteurs arabes du IXe siècle au milieu du XIIe siècle,» *Revue A. E. S. C*, n° 3 (1973) : 667.

(4) العلوي القاسمي، **مجتمع**، ج. 2، 252-255.

(5) حافظي علوي، **واحات**، ج. 1، 173.

تَبَلْوُر ثقافة صحراوية انصهرت فيها التقاليد الشفهية بالتعاليم الدينية التي ترسخت عقب وصول القبائل العربية من بني معقل.[1]

ويكشف إسلام صنهاجة الجنوب أهمية العمق الصحراوي والواحي في تاريخ المغرب الوسيط؛ فقد أسلمت القبائل هناك منذ أوائل القرن 2هـ/8م،[2] وأسست مملكة ظلت على اتصال بالمغرب عبر القوافل الحجية والتجارية؛ ففي عام 428هـ/1036م خرج يحيى بن إبراهيم الجدالي إلى الحجاز فمر في رجوعه بالقيروان حيث الفقيه أبو عمران الفاسي (ت. 430هـ/1038م)، الذي سأل الأمير الصحراوي عن الأحوال الدينية لأهله فأخبره بما لم يرضيه، فقرر أن يبعث معه من يجدد دينهم، فكتب إلى وجاج ببلاد السوس لينتدب من طلبته من يقوم بتلك المهمة، فانبرى لها عبد الله بن ياسين السوسي التامانارتي، الذي رحل رفقة الأمير الصحراوي صوب مضارب القبائل اللمتونية للقيام بمهمة ترسيخ الإسلام، وهي «المهمة الفذة التي أسست مدرسة في جوف البادية...ثم لم يلبث إلا قليلا حتى ساق بين يديه كل الصحراويين مؤمنين مغاورين.»[3]

ولما أحس ابن ياسين من زعماء القبائل الصحراوية التواكل وعدم الإقبال على دعوته، انعزل إلى جزيرة بنهر السنغال حيث أقام رباطه، الذي تزايد المقبلون عليه، فشكل نواة لحركة إصلاحية وسياسية، تحولت إلى دولة، انطلقت من الجزيرة المذكورة لتبسط نفوذها على المجال الصحراوي الفاصل بين نهر السنغال وسجلماسة ودرعة والسوس، لتؤسس الدولة المرابطية.[4]

وقد قامت البنية القبلية بدور هام في نسج الخريطة السياسية والإدارية بالجنوب المغربي زمن الحكم اللمتوني، وخاصة ببلاد تكَنة؛ فميلاد عبد الله بن ياسين كان بـ«مدشر تاگجگالت أيت تيگني» على وادي تامانارت الحالي، وأن ذلك مرتبط بنول لمطة حيث كان عثمان بن مندي، الجد الأعلى لتكَنة، عاملا لابن ياسين وأبي بكر بن عمر اللمتوني.[5]

---

(1) التقي العلوي، **أصول المغاربة**، مراجعة وإخراج علال ركوك وحفيظة الهاني (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2019)، 276-277. حافظي علوي والناصري، **تقديم كتاب الساقية الحمراء لبيير بونت**، 15.

(2) ابن خلدون، **العبر**، ج. 6، 241، 242. وفي بعض الروايات أن إسلام القبائل الصحراوية كان على يد المولى إدريس بن عبد الله، مؤسس الدولة الإدريسية. ابن الأحمر، **بيوتات فاس الكبرى** (الرباط: دار المنصور للطباعة والوراقة، 1972)، 27.

(3) السوسي، **المعسول**، ج. 11، 39.

(4) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، 124- 129.

(5) Vincent Monteil, *Notes sur les Tekna*, Institut des hautes études marocaines (Paris : Larose, 1948), 7-10.

وتواصل ارتباط قبائل نول لمطة بالدولة المرابطية؛ إذ إن قاضي الجماعة أبا الوليد بن رشد الجد (ت 520هـ/1126م) تدخل في عهد السلطان علي بن يوسف المرابطي لتقوم قبائل تگنة وأزوافيط بدور لضمان أمن الصحراء الأطلسية، مما ساعد على تساكن القبائل والتعايش فيما بينها تحت سيادة السلطة السياسية للدولة الصنهاجية،[1] وهو ما تؤكده الدراسات المعاصرة التي تتوافق نتائجها مع ما تشير إليه المصادر الوسيطية المتحدثة عن القلاع والحصون المرابطية للتصدي لحركة الموحدين في المنطقة، مما جعل البعض يدمج «قلعة تاغجيجت» أو «اگدير أزناگ» في الجهود الدفاعية للملثمين ضد المصامدة خلال القرن 6هـ/12م.[2]

وحسب أحد الباحثين الغربيين؛[3] فإن قيام دولة المرابطين قد تم في المجال الذي كانت تسميه المصادر الوسيطية بـ«صحراء كَكُودَام أو كَوْكودام،» أو «الصحراء الصغرى» تمييزا له عن «الصحراء الكبرى،» والممتد عرضا بين الساقية الحمراء وتندوف، حيث تركزت دعوة عبد الله بن ياسين ووجاج بن زلو اللمطي.[4]

وإذا كانت الخريطة القبَلية لشمال الأقاليم الصحراوية الحالية تنبثق عن لفي آيت الجمل الساحلي (الممتد من حدود آيت باعمران شمالا إلى ما وراء الساقة الحمراء جنوبا) وآيت عثمان الشرقي (ما عدا الشريط الساحلي)؛[5] فإن تاريخ المنطقة يحتفظ بارتباط أسلاف هذه القبائل بالدولة المغربية الوسيطية المتعاقبة على الحكم بعد المرابطين؛ ففي عام 548هـ/1153م سيّر الموحودن حملة عسكرية ضد «تاسريرت» و«أگ انگي لمطة،» والقضاء على إمارة «آهوكار سلطان لمتونة،» وعُيّن منصور بن عدي البرقوقي عاملا على المنطقة. غير أن الأهالي قاوموا الموحدين، بدليل أن «محمد آهوكار القائم بلمطة» كان ضمن الثائرين العشرين الذين تصدوا للدولة المصمودية؛ فـ«خرج إليه عبد الله بن أبي بكر بن ونْگى وعمر بن ميمون الهرغي فقتلاه وجاءا بجميع غنائمه،» مما تولدت عنه هجرة من المنطقة في

مصطفى ناعمي، «مادة أيت براهيم،» **معلمة المغرب**، ج. 4 (سلا: مطابع سلا، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1411هـ/1991م)، 1127.

(1) عبد المولى ابن بوعلام، **البحر المحيط في نسب تكنا وازوافيط**، نقلا عن مصطفى ناعمي، مادة «تكنة،» **معلمة المغرب**، ج. 8 (سلا: مطابع سلا، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ، 1415هـ/1995م)، 2512.

(2) Jacques-Menié, *Le Maroc saharien des origines au XVIe siècle*, Vol . I (Paris : Librairie Klincksieck, 1982), 244.

(3) Harry Thirlwall Norris, *Saharan Myth and Saga* (Oxford: Clarendon Press, 1972), 87.

(4) ابن خلدون، **العبر**، ج. 6، 241.

(5) Monteil, *Notes*, 31, 33, 52.

ناعمي، «مادة أيت براهيم،» **معلمة**، 1127.

اتجاه بلاد توات، والتي استمرت إلى القرن 8هـ/14م في العهد المريني.[1] وبذلك تداخلت التنظيميات القبَلية بنظم الحُكم لتفرز البعد السياسي للمجال المعاشي بالصحراء والواحة.

o البنية الوظيفية للقبيلة بالصحراء والواحة

تميزت البنية القبلية لمجتمع المغرب الصحراوي والواحي بالتنوع والاعتماد على «شظف العيش،» وفق التعبير الخلدوني، وسيادة الترحال ومراقبة الحركة التجارية بالمنطقة؛ فقد أفرز الفتح الإسلامي للمنطقة تمازجا اجتماعيا بين البدو الرحل والمستقرين في منطقة شكلت الحدود الفاصلة بين شمال المغرب وجنوبه، ومعبرا للقوافل، فاتسم مجالها بقابلية حضارية لاستقطاب الهجرات القبلية.

وإذا كان المغرب الصحراوي قد ضم مجموعات قبلية متعددة؛ فإن توزيع تلك القبائل وفاعليتها التاريخية خضعا للوظيفة الاجتماعية التي قامت بها ضمن النسيج الحضاري العام في العصر الوسيط. وهو ما أوكل إلى القبائل الصنهاجية «إزناگن،» وعرب ذوي حسان الذين حلوا بالمنطقة ابتداء من القرنين 7 و8هـ/13 و14م، دون إغفال الزناتيين «إجناتن.»

أ- القبائل الصنهاجية: يدل اسم قبائل صنهاجة الصحراوية على نمط عيشها؛ فحسب بعض الدراسات فإن «زناگة» مشتق إما من الأنشطة الرعوية المعتمدة على التنقل والترحال والغزو؛ إذ يحيل على الخيمة الجلدية «إزْن» التي ما فتئت بعض القبائل الصحراوية تستعملها. أو أنه متجذر من فكرة «النزاع المسلح» المسمى «أگن.» وإما أنه يعني «أزنيگ» أي «الأرض الضيقة المعشوشبة.»[2]

وقد اعتمدت هذه القبائل على تربية الإبل، المنسجمة مع حياة الترحال بحثا عن المراعي الشاسعة. وتعد قبيلة «أنبية» أقدم القبائل الصنهاجية المستقرة بالمغرب الصحراوي حسب ما يستفاد من المصادر الوسيطية التي أشارت إليها؛ فـ«من سجلماسة، لمن سلك متوجها إلى القبلة يريد أرض السودان... يسير في مفازة وصحراء مقدار خمسين ميلا، ثم يلقاه قوم يقال لهم أنبية من صنهاجة، ليس لهم قرار، شأنهم كلهم أن يتلثموا بعمائمهم، سُنّة فيهم.»[3] وقد حددت بعض الأبحاث المعاصرة موطنهم في المجال الواقع بين سجلماسة وبلاد السوس (تارودانت) شمالا، وأودغشت جنوبا.[4]

---

(1) البيذق، **أخبار المهدي**، 77-84؛ حافظي علوي، **واحات**، ج.1، 202-205؛ ناعمي، «مادة أيت براهيم،» **معلمة**، 1127.

(2) Mustapha Naïmi, *La dynamique des alliances ouest saharienne: De l'espace géographique à l'espace sociale* (Paris : Éditions de la Maison des Sciences de l'Homme, 2004), 55- 81.

(3) اليعقوبي، **كتاب البلدان** (ليدن: طبع بعناية المستشرق الهولندي» دي خويه ، 1860م)، 151؛ ابن خلدون، **العبر**، ج. 6، 241.

(4) بونت، **الساقية الحمراء**، 123.

ومما يعزز هذا التقدير أن هذه المجموعة القبَلية، التي كانت تضم قبائل مسوفة ولمتونة وجدالة، اعتنقت الإسلام في القرن 3هـ/9م، مما يؤكد أن أسلمة الإنسان والمجال هو إفراز للارتباط الديني والاجتماعي بالمغرب الأقصى وقتئذ.[1]

وقد تأثرت الخريطة القبلية الصنهاجية بالوظيفة الاجتماعية لكل قبيلة؛ فجدالة «إكْدَّالْن» سيطروا على الشريط الساحلي للصحراء حتى يسهل عليهم القيام بالأدوار الدينية التي تناسب مكانتهم في التراتب القبلي، وهو ما يجد تفسيره في اسمهم المتجذر من «أكُدَّال» الذي يرمز إلى المقدس. أما لمتونة فتحكموا في المجال الأوسط للصحراء المعروف بنشاطه التجاري. في حين نحت مسوفة نحو الشرق حتى تتمكن من الانتجاع. في مقابل استقرار لمطة شمالا بين وادي نول وبوجدور الحالية.[2]

واستند التنظيم الاجتماعي لهذه القبائل إلى أهمية النسب من جهة الأم، مما أسهم في تحديد طبيعة التحالفات السياسية والمصاهرة بين القبائل، قبل أن يؤول الأمر إلى المرابطين.[3]

ب- عرب بني معقل: دخلوا بلاد المغرب رفقة قبائل بني هلال بإيعاز من الدولة الفاطمية في منتصف القرن 5هـ/11م. وكان المعقليون أقل تلك القبائل عددا، وصارت «مواطنهم بقفار المغرب الأقصى... وينتهون إلى البحر من جانب الغرب، وهم ثلاثة بطون: ذوي عبيد الله، وذوي منصور، وذوي حسان... ومواطن ذوي حسان من درعة إلى البحر المحيط، وينزل شيوخهم بلاد نول قاعدة السوس فيستولون على السوس الأقصى وما إليه، وينتجعون كلهم في الرمال إلى مواطن الملثمين من جدالة ومسوفة ولمتونة.»[4]

ومنذئذ وأعدادهم تتزايد بالمغرب الصحراوي مما مكنهم من الانخراط في الحياة السياسية بالمغرب الأقصى خلال نهاية القرن 7هـ/13م وبداية القرن 8هـ/14م، مستفيدين من استقرارهم في الصحراء التي كانت بعيدة عن الصراع القبلي، مما جعلها مجال تعايش بين العصبيات رغم تباين الأصول العِرْقية، وسهّل على المعقليين بسط نفوذهم على تلك المناطق والواحات الموجودة شمالها.[5]

---

(1) ابن خلدون، **العبر**، ج. 6، 242.

(2) حسن أحمد محمود، **قيام دولة المرابطين** (القاهرة: دار الفكر، ط. 2، 1416هـ/1996م)، 44-46؛ بونت، **الساقية الحمراء**، 124.

(3) Naïmi, *La dynamique*, 175.

(4) ابن خلدون، **العبر**، ج. 6، 77.

(5) حسن حافظي علوي، مادة «بني معقل،» **معلمة المغرب**، ج. 5 (سلا: مطابع سلا، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر 1413هـ/1992م)، 1569- 1570.
Georges Marçais, *Les Arabes en Bérberie dh Xie au XIe Siècle* (Paris : Ernest Leroux 1913), 365.

وبذلك تحولت وضعية هذه القبائل العربية وأصبحوا حماة للمخزن المريني؛ فأوكل إليهم سلاطين بني مرين مهمة الجباية؛ إذ «غلبوا على القصور التي بتلك المواطن في سوس ونول، ووضعوا عليها الإتاوات،»[1] فتحولت إلى إقطاع لهم مقابل الخدمة العسكرية التي كانوا يقدمونها للدولة.

وما يهمنا من القبائل المعقلية هم ذوو حسان الذين أشرنا إلى أنهم استوطنوا المغرب الصحراوي، وأهم بطونهم البطن المعروف بهذا الاسم، والشبانات والرقيطات والجياهنة وأولاد أبو رية، الذين تمكنوا من بلاد الصحراء، وهو ما تؤكده خريطة توزيعهم الجغرافي بالمجال الصحراوي للمغرب الأقصى؛ فـ«أرض السوس مجالات لگزولة ولمطة، فلمطة منهم مما يلي درن، وگزولة مما يلي الرمل والقفر، ولما تغلب المعقل على بسائطه اقتسموها مواطن، فكانت الشبانات أقرب إلى جبال درن، وصارت قبائل لمطة من أحلافهم، وصارت گزولة من أحلاف ذوي حسان.»[2]

وقد دخل ذوو حسان في صراع مع الدولة المرينية لما ضعفت، فناصروا بني يدّر، ثم انحازوا إلى الأمير أي علي عمر المريني الذي استقل بسجلماسة. كما أسهموا في تمتين الروابط الاجتماعية بين المغرب الصحراوي وبلاد السودان الغربي، من خلال رحلاتهم التجارية والعلمية خلال القرن 10هـ/16م، واستقرارهم في مملكة سنغاي؛ فعملوا بذلك على ترسيخ الإسلام السني على أساس المذهب المالكي.[3]

o البنى الاقتصادية للمجال المعاشي بالصحراء والواحات

أدت الفتوحات الإسلامية للتخوم الشمالية للمغرب الصحراوي إلى انخراط المنطقة في دينامية الحركة التجارية العالمية في العصر الوسيط، والتي جعلت مجتمع المغرب الصحراوي جزءا من القوة الاقتصادية المتحكمة في المسالك والممالك التي تمر منها القوافل بفضل روابطه السياسية مع المغرب الأقصى، وتغير عوائد البدو الرحل الذين اندمجوا مع المستقرين في إطار اتحاديات قبلية استفادت من تجارة العبور نحو السودان الغربي.

ولعل في تحديد المؤرخين والجغرافيين والرحالة لإحداثيات تلك المسالك في العصر الوسيط ما يؤشر على ضبطهم للجغرافيا التاريخية للقسم الصحراوي والواحي الذي كانت

(1) ابن خلدون، **العبر**، ج. 6، 91.

(2) المصدر نفسه، 370.

(3) المغيلي، **أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي**، تحقيق عبد القادر زبايدية (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974)، 22.

تمر منه القوافل التجارية؛ فأبو عبيد البكري (ت. 487هـ/1094م) يتحدث عن «الطريق من وادي درعة في الصحراء إلى بلاد السودان.»[1] كما كانت سجلماسة هي باب الصحراء والمركز التجاري الرابط بين الجنوب المغربي وبلاد السودان.[2] إضافة إلى الطريق التجاري الذي كان يمر من بلاد تكْنة عبر الصحراء الأطلسية ولا سيما مع تزايد النفوذ المرابطي وضمه لهذه المناطق في إطار توحيد المجال المغربي؛[3] فاكتسبت نول لمطة والساقية الحمراء «نزعة تجارية متنامية، ليس فقط باعتبارها أماكن للمبادلات التجارية الإقليمية، ولكن أيضا بوصفها محطات لقوافل التجارة الصحراوية.»[4] ولم يكن ذلك ليتحقق لولا القوة السياسية الدافعة، والتي مثلتها الدول المغربية الوسيطية، ولا سيما دولة المرابطين باعتبارها الأكثر تشجيعا للتجارة الصحراوية، وقرب عاصمتها مراكش من مجال المغرب الصحراوي وقبائله وثقافته.

وإذا كان لعامل التضاريس والمناخ والبنية القبلية والسيادة السياسة للدول على المجال دوره في التحكم في المسالك واتجاهات القوافل التجارية، فإن للعامل المذهبي أثره الفعال كذلك في تحكم المغرب الأقصى في تجارة السودان عبر مجاله الجنوبي الصحراوي منذ منتصف القرن 3هـ/9م؛ ذلك بأن سجلماسة، بوابة الصحراء، كانت على المذهب المالكي؛ فـ«هم أهل سُنَّة وقوم جياد، بها علماء وعقلاء،»[5] وهو ما شجع القوافل التجارية على اتخاذ الطريق الغربي سبيلا إلى بلاد السودان، بعدما كان علماء إفريقية أفتوا بمنع التجار المسلمين من السفر عبر الطريق الشرقي بسبب سيطرة الخوارج الإباضية ومعاداتهم للمالكية.[6] وهو ما حدا بالجنوب الصحراوي للمغرب الأقصى أن يستأثر بحظ وافر من تجارة العبور نحو بلاد السودان، ويؤكد أهمية الوحدة المذهبية في الروابط الاقتصادية بين المغرب ومجاله الصحراوي، ولا سيما منذ العهد المرابطي الذي ترسخت فيه المالكية بجنوب الصحراء وبالمغرب والأندلس، مما وطد التلاحم المذهبي والسياسي. وقد تجسد ذلك عبر ثلاث طرق تجارية شكلت سجلماسة

---

(1) البكري، **المسالك**، ج. 2، 857.

(2) ابن الزيات، **التشوف**، 345.

(3) ناعمي، مادة «تكنة،» **معلمة**، 2512.

Jean Devisse, «Routes de commerce et échanges en Afrique Occidentale en relation avec la Méditerranée: Un essai sur le commerce africain médiéval du XIe au XVIe siècle,» *Revue d'Histoire économique et sociale* (1972) : 42-73 .

(4) بونت، **الساقية الحمراء**، 111.

(5) المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** (ليدن: مطبعة بريل، ط. 2، 1906)، 231.

(6) ابن أبي زيد القيرواني، **النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات**، تحقيق جماعي، ج. 3 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999)، 383؛ القاضي عياض، **تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض**، تحقيق محمد الطالبي (تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، منشورات الجامعة التونسية، 1968)، 126؛ البرزلي، **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**، ج. 6، تحقيق محمد الحبيب الهيلة (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ، 2002)، 271؛ الونشريسي، **المعيار**، ج. 10، 135.

منطلقها الأساس؛ إذ أصبحت التجارة عبرها «غير منقطعة إلى بلاد السودان وسائر البلدان،»[1] وهي:

أ- الطريق الساحلي الغربي الذي يعد أقدم المسالك التجارية الصحراوية، ينطلق من مدينة سجلماسة في اتجاه تامدلت، ثم نول لمطة، فأوليل، وأودغشت، على مسافة شهرين (حوالي 1500 كلم، بمعدل 25 كلم من الطريق في اليوم).[2] كما أن هناك طريقا آخر يتجه من «وادي السوس إلى مدينة نول، ثلاث مراحل في عمارة جزولة ولمطة.»[3]

ورغم أن هذا الطريق عرف تطورا وتراجعا حسب التحولات السياسية التي كان يعرفها المغرب الأقصى في علاقته بالسودان؛ فإنه ظل يمثّل جسرا للتواصل الحضاري بين شمال المغرب وعمقه الصحراوي؛ إذ رغم تحول القوافل التجارية شرقا بسبب الصراع المرابطي الموحدي خلال القرن 6هـ/12م بجبال درن على الحدود الشمالية للصحراء، فإن هذا الطريق التجاري سيسترجع أهميته زمن الدولة المرينية منذ منتصف القرن 7هـ/13م إلى القرن 10هـ/16م.[4]

ب- الطريق الوسط الذي ينطلق من مدينة سجلماسة، عبر درعة، ثم وادي تارگا، حتى يدنو من جنوب نول لمطة، فيقطع وادي تارگا في اتجاه أودغشت، ومنها إلى غانة ببلاد السودان، دون المرور بالمدن التجارية الكبرى أو محطات العبور المعروفة آنذاك ولا سيما نول لمطة أو تمدولت، مما يجعله طريقا مباشرا ومختصَرا.[5]

ج- الطريق الشرقي الذي يربط ما بين سجلماسة وغانة عبر تامدلت وتندفس (ولعلها تندوف الحالية)، ويمثل أهم المسالك التجارية الوسيطية، التي تعكس كثافة الصلات الحضارية

---

(1) البكري، **المسالك**، ج. 2، 853، 867؛ مؤلف مجهول، **الاستبصار**، 96.

(2) اليعقوبي، **البلدان**، 151؛ ابن حوقل، **صورة الأرض** (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1992)، 91. الونشريسي، **المعيار**، ج. 9، 116 وج. 10، 98- 99؛ موريس لومبارد، **الجغرافية التاريخية خلال القرون الأربعة الأولى**، ترجمة عبد الرحمن حميدة (دمشق: دار الفكر ، 1979)، 85؛ أحمدو تال ديالو، **النقل ووسائله بالغرب الإسلامي الوسيط من خلال كتب فقه المالكية** (تونس: المعهد الأعلى لأصول الدين، جامعة الزيتونة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحضارة الإسلامية، 1427هـ/2006م)، (مرقونة)، 77.
Vitorino Magalhães Godinho, *L'économie de l'empire portugais XVe XVIe siècle*, *Paris* : S.E.V.P.E.N ,1930), 114-115.

وقد حاولت إحدى الباحثات الغربيات تحيين أسماء المراكز التجارية التي يمر منها هذا الطريق؛ فهو في تقديرها يعبر القسم الأوسط لدرعة بزاكُورة، ليميل نحو الجنوب محاذيا السفوح الجنوبية للأطلس الصغير، في اتجاه نول لمطة، ثم يلازم الساحل الأطلسي إلى أن يصل إلى أوليل.
Menié, *Le Maroc saharien*, 215.

(3) البكري، **المسالك**، ج. 2، 853، 867؛ مؤلف مجهول، **الاستبصار**، 215.

(4) نقولا زيادة، «المغرب،» **مجلة شؤون عربية**، تونس، عدد 21 (نوفمبر 1982)، 392-393.

(5) البكري، **المسالك**، ج. 2، 857؛ حافظي علوي، **سجلماسة**، 351؛ حافظي علوي ، **واحات**، ج. 2، 608.
Godinho, *L'économie*, 104.

بين المغرب الأقصى والصحراء منذ القرن 5هـ/11م. وإذا كان هذا الطريق يعرف بقدمه ودوره في ربط الجنوب المغربي بالنيجر عبر العربات التي كانت تجرها الخيول، فسمي لذلك بـ«طريق العربات؛» فإنه نعت فيما بعد بـ«طريق اللمتوني» نسبة إلى قبيلة لمتونة، وهي من قبائل صنهاجة الجنوب التي تمخضت عنها الدولة المرابطية، لكون هذه القبائل سلكت هذا الطريق في إطار مشروعها السياسي لتوحيد المجال المغربي.[1]

ومما يؤكد التجليات الوحدوية للبعد التجاري بين المغرب والصحراء في العصر الوسيط، أن ابن بطوطة سلك هذا الطريق في رحلته إلى مالي؛ فخرج من سجلماسة في محرم 735هـ/ فبراير 1352م، ليصل إلى تغازى بعد خمسة وعشرين يوما من السفر في الصحراء، ومنها إلى تاسارهلا، ثم إيولاتن بعد خمسة وثلاثين يوما.[2]

وزيادة في تجلية النفوذ السياسي للدولة على المجالي الصحراوي خلال القرن 8هـ/14م؛ فإن بعض الباحثين يقرون بأن رحلة ابن بطوطة إلى بلاد السودان، عبر هذا الطريق التجاري، كانت بإيعاز من السلطان المريني أبي عنان (749- 759هـ/1348- 1357م) الذي كلّف الرحالة المغربي بمهمة سفارية لدى حاكم مالي، بدليل وصول بريد من العاصمة فاس يطلب من ابن بطوطة، وهو في تگدا، العودة إلى المغرب.[3] وهي بذلك قرينة على ضمان السلطة المغربية لأمن الطرق والمسالك التجارية الصحراوية، مما ساعد على حركية التجارة والبريد بين المغرب والممالك السودانية.

يضاف إلى ذلك المؤشر الجبائي الذي كان يعكس عمق ارتباط الصحراء بالمغرب؛ فقد أوكل السلاطين المرينيون لقبائل بني معقل وظيفة جمع الضرائب وإعطاء قسم منها إلى خزينة الدولة، وهو ما كان يسمى بـ«حمل الرحيل.»[4]

o البعد الثقافي للمجال المعاشي للصحراء والواحات

استندت الروابط بين الصحراء والمغرب الوسيط إلى البنية الثقافية التي ميزت المعالم المذهبية والعقدية والصوفية للمغاربة، والتي لخصها ابن عاشر (ت 1040هـ/1630م) في قوله:

في عَقْدِ الأَشْعَري وفِقْهِ مَالكِ وَفِي طَرِيقَةِ الجُنَيْدِ السّالك[5]

(1) البكري، **المسالك**، ج. 2، 846-848؛ حافظي علوي، **سجلماسة**،352؛ حافظي علوي ، **واحات**، ج. 2، 609.

(2) ابن بطوطة، **تحفة النظار**، المجلد 4، 239 279.

(3) المصدر نفسه، 276-277.

(4) ابن خلدون، **العبر**، ج. 6، 78.

(5) ابن عاشر، **المرشد المعين على الضروري من علوم الدين** (القاهرة: مكتبة القاهرة، د. ت.)، 2.

ويقصد بها التركيبة الثلاثية للشخصية الحضارية للمغرب، القائمة على العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، والتصوف، مضافا إلى ذلك كله الإمارة الدينية، والتي تراوحت بين إمارة المسلمين (زمن المرابطين، والمرينيين)، وإمارة المؤمنين (في عهد الأدارسة، والموحدين، والسعديين، والعلويين).

وتأثرا بالتحولات الدينية بالمغرب؛ فقد عرفت مجتمعات المغرب الصحراوي والواحي وصول بعض المذاهب، كالمذهب الخارجي على إثر ثورة بلاد المغرب على الخلافة الأموية بدمشق، مما نتج عنه قيام إمارات خارجية، ولا سيما إمارة بني مدرار الصفرية بسجلماسة خلال القرن 2هـ/8م، التي عرفت كذلك المذهب الشيعي بعد التدخل الفاطمي إليها في القرن 4هـ/10م. وهكذا تشكلت ذهنية مجتمع المغرب الصحراوي من المكونات المذهبية والعقدية والسلوكية التالية:

أ- المذهب المالكي: لا يجد الباحث في تاريخ المذهب المالكي بالمغرب الوسيط صعوبة في إدراك مكانته ضمن الخريطة المذهبية. وتزداد تلك الحظوة منذ العهد الإدريسي لما دعا إدريس الأول المغاربة إلى الأخذ به وجعله مذهبا رسميا للإمارة، إذ قال: «نحن أحق باتباع مذهب مالك وقراءة كتابه الموطأ.»[1]

وإذا كانت المصادر تعزو رسوخ المالكية بالمغرب إلى شخصية الإمام مالك، والتشابه في الطبائع بين المغاربة والحجازيين؛ فإنه لا يجب إغفال دور السلاطين في ذلك، ولا سيما في فترة الدولة المرابطية، ذات الأصول الصحراوية، مما يدفعنا إلى التنبيه على أهمية الصحراء والواحات في نشر المالكية بالمغرب «مذهباً وعقيدة ووطنية.»[2] خاصة وأن رسوخ الإسلام السّنّي في مجتمع المغرب الصحراوي والواحي تزامن مع ازدهار تجارة القوافل، مما أدى إلى إحداث تحوّل حضاري متدرج وعميق في ذهنية القبائل الصنهاجية، وبالأخص لدى قبيلة جدالة التي أشرنا سابقا إلى اختصاصها بالشأن الديني في مجال استقرارها؛ فكان من الطبيعي أن تكون أول من اعتنق المذهب المالكي الذي وصلها عبر «السلسلة الذهبية» الواصلة بين أبي عمران الفاسي ووجاج بن زلو اللمطي، وعبد الله بن ياسين، وعبد السلام بن عدو، وأبي بكر الحضرمي المرادي، والتي تجلت نجاعتها في رباط ابن ياسين.

---

(1) عمر الجيدي، **محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، منشورات عكاظ، 1987)، 25.

(2) أحمد محمود، **قيام دولة المرابطين**، 90.

وقد شكل العلماء المغاربة جسرا للمؤثرات الحضارية المتبادلة بين شمالي المغرب وجنوبه الصحراوي لمّا عمدوا إلى استدعاء القبائل الصنهاجية بقيادة عبد الله بن ياسين للقدوم إلى المغرب عبر الصحراء وواحات سجلماسة ودرعة؛ فـ«عندما خرج المرابطون من رباطهم في الصحراء المغربية ووصلوا إلى أغمات وجدوا جهازا فقهيا صحيحا كان لهم خير معين على بناء دولتهم، بل إن بعض الفقهاء هبّوا إلى لقاء الملثمين وهم في طريقهم إلى المغرب، مثل عيسى بن الملجوم... وعبد الله بن حمو بن عمر اللواتي السبتي الذي التحق بالمرابطين في أول خروجهم من الصحراء ورجع مبشرا بهم في سبتة، وعبد الله بن شبونة السبتي الذي رحل إلى أغمات وغدا المعوّل عليه في الفتوى يومئذ.»[1]

وإذا كان البعض ينعت هذه الدولة بـ»دولة الفقهاء؛» فمرد ذلك إلى أهمية الصحراء في تشكيل شخصيتها الحضارية، وخاصة بالنسبة لمؤسسيها ذوي الأصول الصحراوية، والذين جمعوا بين «الحرص التشريعي لابن ياسين، والعمق المنقبي لوجاج، والطموح العسكري والجهادي لأبي بكر بن عمر.»[2]

رسخت الدولة المرابطية المذهب السني المالكي بالمغرب الصحراوي والواحي، مُرسية أسس الفكر والتدين العالِمين، اللذين استطاعا أن يواكبا الإشعاع العلمي الذي كانت تعرفه يومئذ المدن الكبرى ببلاد المغرب والأندلس، ولا سيما حواضر المغرب الأقصى التي دأب فقهاء الصحراء على ارتيادها.

وبذلك يمثل المذهب المالكي آليات لترسيخ الارتباط الحضاري بين المغرب والصحراء، ولعل في فتاوى أبي الوليد بن رشد الجد، الذي شغل خطة قضاء الجماعة في عهد علي بن يوسف المرابطي، ما يؤكد ذلك؛ ففتاواه تضم ما يزيد عن 25 نازلة تتعلق بقضايا سياسية وثقافية استُفتي فيها قاضي الجماعة المذكور من قبل السلطان وبعض الأمراء، منها ما يهمّ تفشي الغصب والتعدي بين القبائل الصحراوية، بما يوحي بدور الدولة في تثبيت الأمن الاجتماعي بمجال نفوذها.[3]

ولم يكن علماء مغرب الصحراء والواحة أقل اجتهادا وتأليفا في الفقه المالكي، بل صنفوا هم كذلك في هذا المجال مؤلفات عديدة ولا سيما في علم النوازل الفقهية، منها «نوازل

---

(1) محمد بن شريفة، **مقدمة تحقيق مذاهب الحكام في نوازل الأحكام للقاضي عياض وولده محمد** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط. 1، 1990)، 8-9.

(2) عمر بنميرة، **الثقافة والفقه والمجتمع: نماذج من المغرب الوسيط** (الرباط: جذور للنشر، ط. 1، 2006)، 33.

(3) ابن رشد، **فتاوى ابن رشد**، ج. 1، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1407هـ/1987م)، 60؛ وج. 2، 1017.

ابن هلال» لإبراهيم بن هلال بن علي الصنهاجي الفيلالي السجلماسي (ت 903هـ/1497م)، و«الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية» لمحمد بن ناصر الدرعي (ت 1085هـ/1674م)، و«عنوان الشرعة وبرهان الرفعة في تذييل أجوبة فقيه درعة» لأبي عبد محمد بن عبد الله الگيگي (ت 1185هـ/1771م)، والتي تضم معارف ومعلومات تثبت حيوية المجتمع والسلطة والإنتاج والثقافة، وأهمية الأحكام المالكية في تأطير ذلك.

ب- العقيدة الأشعرية: شكلت العقيدة الأشعرية طريقا إيمانيا سيارا لتمتين الروابط الثقافية بين المغرب وعمقه الصحراوي. ولئن تعددت أسماء أعلام هذا المكون؛ فإن أبا بكر محمد بن الحسن الحضرمي المرادي (ت 489هـ/1095م) يمثل أنموذجا لعمق تلك الصلات، لكونه أول من أدخل علم الكلام إلى المغرب الأقصى وتطور على يديه بمدينتي أغمات ومراكش، حيث تركز نشاطه العقدي في بداية الدولة المرابطية، قبل أن يرافق أميرها أبا بكر بن عمر إلى الصحراء فيما بين 453 و465هـ/1061 و1072م، واستقر بمدينة «أزگي» التي تولى بها القضاء إلى أن توفي هناك. علما أن هذه المدينة شكلت أحد المنافذ إلى السودان الغربي.

ومما يؤكد رسوخ الدور العقدي للمرادي في بلاد الصحراء وربط الجسور بينها وبين المغرب الأقصى، أنه لما تولى السلطان يوسف بن تاشفين الحكم ضم الصحراء إلى المغرب بعد وفاة الأمير أبي بكر بن عمر، وأقر المرادي في خطة القضاء.[1] ولما توجه المرادي إلى الصحراء، خلفه أحد تلاميذه في علوم الاعتقاد، ويتعلق الأمر بأبي الحجاج يوسف بن موسى الكلَبي الضرير (ت 520هـ/1126م)، الذي أتم نشر الأشعرية بالمنطقة الشمالية للصحراء الممتدة بين أغمات ومراكش.[2]

ج- المجال الحيوي للصوفية: اقترنت بدايات التصوف في تاريخ المغرب بالجنوب ولا سيما مع الحركة السياسية المرابطية المستندة إلى ظاهرة الرباط ودورها في نسج المجال الحيوي لأهل الصحراء المرابطين؛[3] إذ تأثرت الصحراء بالوظائف التي كانت تقوم بها الربط والزوايا، سواء المنتشرة بذلك الإقليم، أو الموجودة على تخومه شمالا. ومنها «رباط ماسة،» على بعد ثلاث مراحل من نول لمطة؛ وهو «رباط مقصود عندهم، له موسم عظيم ومجمع جليل، وهو مأوى الصالحين.»[4]

---

(1) ابن الزيات، **التشوف**، 106. يوجد ضريح المرادي بمدينة «أطار» جنوب موريتانا حاليا.

(2) المصدر نفسه، 106.

(3) محمد القبلي، **المجتمع والحكم والدين بالمغرب في نهاية «العصر الوسيط»** (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2017)، 375.

(4) البكري، **المسالك**، ج. 2، 853.

وتعكس سِيَر الأولياء المغاربة الخاصة بالمناطق الصحراوية الدور الفعال الذي اضطلع به هذا الرباط، ومنهم أبو عبد الله محمد بن عمر اللمطي من أهل واد نول، «من أهل أسرير من بلد لمطة، وكان من أهل الفضل والدين، وكان إذا دخل شهر رمضان سد عليه بابه وختم القرآن كل ليلة فيأتيه أهل الجهات فيصلون بصلاته،»[1] وأبو يحيى أبو بكر بن محيو الصنهاجي المعروف بأبي يحيى السائح (ت 605هـ/1208م)، الذي «ساح ببلاد جزولة، ثم ذهب إلى نول لمطة، وجاز إلى بلاد دكالة ودخل جزائر بحر المغرب الأقصى، ونفع الله به خلقا كثيرا.»[2]

أما أهم المؤسسات الصوفية التي رسخت الصلات الروحية بين الأقاليم الصحراوية والمناطق الشمالية للمغرب، فهي رباط عبد الله بن ياسين، الذي أسفر عن تحولات حضارية عميقة تمثلت في قيام أول دولة مركزية في تاريخ المغرب الوسيط، ويتعلق الأمر بالدولة المرابطية.

ومع أن الجذور التاريخية لمؤسسي هذه الدولة تعود إلى الصحراء؛ فإن مرحلة التأسيس قد أسهم فيها صلحاء من الجنوب المغربي، ممن كان لهم دور روحي آنئذ، ومنهم واجاج بن زلّو اللمطي، الذي بنى رباطا بالسوس الأقصى، سماه «دار المرابطين لطلبة العلم وقراء القرآن.»[3]

وتمثل هذه الفترة، أي القرن 5هـ/11م، ازدهار الصلات الروحية بين المغرب والمجال الصحراوي، بفضل الأدوار الدينية والاجتماعية والخلقية لرباط عبد الله بن ياسين، ونوع التربية التي تلقاها أهل الصحراء في هذه المؤسسة الصوفية والاجتماعية، والتي كانت دافعا لتحول الحركة إلى دولة وحدت المغرب والأندلس.[4]

وإذا كانت الوظيفة الحضارية للرباط بمجتمع المغرب الصحراوي تعود إلى المرحلة المرابطية؛ فإن وصول القبائل المعقلية سيُعْلِي من أدوار الزوايا باعتبارها مؤسسة صوفية متنوعة الوظائف والأدوار والمقاصد، وأهمها وظيفة نشر العلم والتدريس في «المحاضر» أو الكتاتيب، وتثبيت العدالة الاجتماعية، مما جعل الوَلاية تفعّل مجالها الحيوي، عمليا ورمزيا، من خلال توسيع وظائفها، عبر ترسيخ الإسلام في الأوساط الشعبية، والقيام بدور التحكيم

(1) ابن الزيات، **التشوف**، 344.

(2) المصدر نفسه، 410.

(3) ابن الزيات، **التشوف**، 89؛ السوسي، **المعسول**، ج. 11، 38.

(4) البكري، **المسالك**، ج. 2، 858 -866.

بين القبائل، وتأمين شبكات الطرق لتنشيط التجارة الصحراوية، وما لذلك من آثار إيجابية تجاوزت المغرب إلى بلاد السودان، وعبرهما إلى أوروبا والمشرق الإسلامي.[1]

وكان من نتائج رسوخ التصوف في المجال والمجتمع والثقافة بالصحراء والواحات أن المنطقة عرفت حركة صوفية متراكمة تجلت في كل مناحي الحياة، وتبلورت -فيما بعد- على شكل زوايا وربط وطوائف، مثّلت أسس النجاعة والحيوية الروحيتين للمجال المعاشي بالصحراء والواحات، وجسرا لترسيخ التواصل الحضاري بين التصوف المغربي شمالا ونظيره بالسودان.[2]

ولمّا كانت المنطقة قد اتسمت بتنوع عرقي بفعل استقرار الأمازيغ والعرب؛ فقد أسهم ذلك في «ميلاد ثقافة قبلية رعوية بدوية قائمة على الترحال، وفي انتشار اللغة المعروفة باسم الحسانية وتعريب العناصر الصنهاجية.» وهو الدور الحضاري الذي عمّقه المعقليون، ولاسيما ذوو حسان، الذين أعلوا من ثقافتهم الحسانية المشفوعة بالثقافة العربية البدوية.[3]

والخلاصة أن بنية المفهوم وتاريخيته تعدان آلية عملية في دراسة الصحراء والواحات، من حيث التعريف والتفسير والمقاربة والتركيب، والبناء الإشكالي والنسقي للقضايا المرتبطة بالمجال المعاشي ويوميات المجتمع، ومؤسسات السلطة، وروافد الثقافة بالمجال الطبيعي والاجتماعي المذكور، حتى لا يُقرَن القفر بالفقر، والواحة بالمشاحة بين الإنسان والجغرافيا التاريخية، والصحاري بالهامش والمهمش، لأن حيوية المغرب الصحراوي ونجاعته هي غير فعالية المدن والحواضر الكبرى، لتباين الفاعلين والأدوار والوظائف الحضارية.

---

(1) القبلـي، **المجتمع والحكـم**، 375-376؛ الحسين حديـدي، «الزوايا في مجال البيضان،» **معلمة المغرب**، ج. 26 (ملحق 3)، (الرباط: دار الأمان، 1435هـ/2014م)، 324-325.

(2) عن هذه الزوايا والطوائف ووظائفها العامة، يراجع: محمد الظريف، «التصوف في الصحراء،» **معلمة المغرب**، ج. 26 (ملحق 3)، 170-173.

(3) بونت، **الساقية الحمراء**، 114، 131.